مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 15 أيار 2023

عين على العدو الإثنين 15-5-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو" :داهم جنود الجيش الإسرائيلي الليلة منزل خالد حروشة نجل عبد الفتاح حروشة، في مدينة نابلس وقاموا بأخذ قياسات المنزل، حيث اتهم الاثنان بتنفيذ عملية إطلاق النار في حوارة يوم الخميس 26 فبراير 2023 ما أدى إلى قتل هيليل مناحيم يانيف ويغئل يانيف."
- المتحدث باسم جيش العدو" :متابعة للتقارير عن تفعيل الإنذارات في غلاف غزة، تم رصد إطلاق صاروخ واحد من غزة باتجاه الغلاف وسقط في منطقة مفتوحة دون اعتراض."
- المتحدث باسم جيش العدو" :رداً على إطلاق الصاروخ من قطاع غزة، هاجمت دبابات الجيش أمس موقعين عسكريين لمنظمة حماس في شمال قطاع غزة."
- قناة كان العبرية :بعد خرق التهدئة: "في إسرائيل قبلوا التفسير القائل بأن إطلاق الصاروخ كان بسبب خلل فني."
- إذاعة جيش العدو :وزير جيش العدو "غالانت" بعد انتهاء عملية درع وسهم: "أثبتنا أن من يهدد مواطني إسرائيل لن يتمكن من النوم بسلام، سنواصل ونفعل كل ما هو ضروري لضمان أمننا في أي ساحة وفي أي وقت."

- رئيس بلدية سديروت" :من أجل تحقيق هدوء طويل الأمد، فإن الطريق سيكون من خلال عملية واسعة النطاق بغزة."

الشأن الإقليمي والدولي:

- إذاعة كان" :رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي": "حزب الله ونصر الله يرون أنه يمكننا الوصول إلى سرير الكبار في المخبأ، أنا في المنصب منذ أربعة أشهر ويمكنني أن أقول لكم إن نتنياهو وضع معادلة جديدة."
- معاريف :تركيا: أربعة مرشحين للرئاسة لم يتمكن أي منهم من حسم النتيجة لصالحه بعد فرز أكثر من 98في المئة من أصوات الناخبين، يتقدم أردوغان على منافسيه، غير أنه لم يتجاوز 50في المئة.
- القناة 12 العبرية :تعتزم فرنسا تزويد كتائب الجيش الأوكراني بعشرات العربات المدرعة والدبابات الخفيفة.

الشأن الداخلي:

- يديعوت أحرونوت :من المتوقع أن يشارك الوزير "بن غفير" في مسيرة الأعلام، الشرطة تستعد مع إجراءات أمنية مشددة.
- القناة 14 العبرية :تم تفعيل صفارات الإنذار خلال العملية 776 مرة منها 43 في سديروت.
- الجبهة الداخلية للعدو :في ختام تقييم للوضع الأمني، تقرر إزالة جميع القيود في جميع أنحاء البلاد اعتبارًا من اليوم الأحد 14 مايو 2023 الساعة 12:00 ظهراً.
- مستشفى سوروكا :خلال العملية العسكرية، استقبلنا 18 مصاباً جراء الصواريخ، في نهاية تقييم الوضع تم رفع القيود عن الأقسام التي أخليت للمناطق المحصنة.
- "ليئا غولدين"، والدة الضابط هدار الأسير في غزة" :كان مطلبنا هو عدم عقد أي اتفاق تهدئة مع غزة دون عودة الجنود الأسرى، لم يتحدث إلينا أحد، ليس لدينا ما نفتخر به اليوم، لا في المجتمع الإسرائيلي ولا في طريقة التعامل مع غزة."
- رئيس بلدية سديروت "ألون دفيدي" :"على الحكومة أن تفهم أنه يتعين عليها الشروع بعملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، يجب أن يتم ذلك أرضا وجوا، ومطاردتهم، هذا ليس فقط من أجل سكان سديروت، ولكن أيضا من أجل سكان غزة."

- رئيس بلدية سديروت ألون دفيدي :ويل لنا إذا عدنا إلى السياسة التي سبقت هذه العملية، يجب ألا نعود إلى هذه السياسة.
- سموتريتش لإذاعة كان" :لم ولن نوقف عمليات الاغتيال، سنواصل القيام بما هو ضروري لخدمة أمن إسرائيل، لم نعط حصانة لأي إرهابي."
- رئيس مجلس إشكول غادي يركوني :لكل من سيأتي للعيش هنا في إشكول، للأسف، لا أعدك بأنك ستعيش في هدوء وأمان، ستعيش جولات من التصعيد.
- القناة 12 العبرية :صدامات بين طاقم فندق باستورال في الجليل ومتظاهرين جاءوا للتظاهر ضد الوزير نير بركات الذي وصل لعقد اجتماع في الفندق.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- "كارميل دانغور :"خلل فني من المنظمات، متوقع أيضا أن يحدث يوم الخميس المقبل.
- "غادي يركوني" رئيس مجلس مستوطنات إشكول" :ما سيحل مشكلة غزة هو الحل الاقتصادي، حتى يكون لدى الناس هناك ما يخسرونه، وطالما لم يحدث هذا، فسوف نستمر ونعيش في جولات تصعيد."
- "وزير خارجية العدو إيلي كوهين" :"لن نرتاح حتى يعود أسرانا من غزة إلى بيوتهم، وسنجد الفرصة المناسبة لذلك."
- عضو الكنيست "رام بن باراك" :"حماس ساعدت الجهاد لوجستيا، كما نعلم أنها أطلقت صواريخ مضادة للطائرات خلال العملية."
- "وزير خارجية العدو إيلي كوهين" :"لا داعي لإجراء أي تغييرات على مسار مسيرة الأعلام، فالقدس هي عاصمتنا، في يوم الخميس القادم سيخرج مواطنو إسرائيل حاملين الأعلام الإسرائيلية بفخر."
- عضو الكنيست ألموغ كوهين :هذا ليس وقف إطلاق نار، هذا إطلاق نار بدون توقف، دماء سكان الجنوب لن تذهب هدراً.

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: إيلي كوهين: إسرائيل لم تقدم أي تنازلات لـ"الجهاد الإسلامي" سوى وقف إطلاق النار

وزير الخارجية يؤكد على أن القدس لم توافق على تنازلات في إطار الاتفاق لإنهاء القتال في غزة، ويقول إن "مسيرة الأعلام" المثيرة للجدل ستسير عبر الحي الإسلام كما هو مخطط.

بقلم جيكوب ماغيد

قال وزير الخارجية إيلي كوهين يوم الأحد إن إسرائيل لم تقدم أي تنازلات لحركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية في إطار الاتفاق لوقف إطلاق النار الذي أنهى الجولة الأخيرة من العنف بعد خمسة أيام من القتال. وفي حديث مع إذاعة الجيش قال كوهين "لم نعِد بأي شيء"، مؤكدا ما قاله مسؤول مصري كبير لـ"تايمز أوف إسرائيل" يوم السبت بأن إسرائيل لن توقّع على اتفاق هدنة ينطوي على أي شروط تتجاوز وقف الجيش الإسرائيلي لإطلاق النار.

ولقد ضغط الجهاد الإسلامي من أجل أن تقوم إسرائيل بالإفراج عن رفات خضر عدنان، الذي توفي في وقت سابق من الشهر بعد إضراب عن الطعام استمر 86 يوما في الأسر الإسرائيلي احتجاجا على اعتقاله. كما طالبت الحركة بأن تلتزم إسرائيل بوقف عمليات الاغتيال لقادتها، وفقا للمسؤول المصري، الذي أضاف أن إسرائيل رفضت إدراج أي من المطلبين في اتفاق وقف إطلاق النار. وقال المسؤول المصري يوم السبت إن الإسرائيليين "على استعداد فقط لوقف إطلاق النار إذا فعل الطرف الآخر ذلك. دون أي التزامات."

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية "كان" أن نص اتفاق وقف إطلاق النار ينص على أن الجانبين اتفقا على "وقف استهداف المدنيين، ووقف هدم المنازل، ووقف استهداف الأشخاص"، وقالت إن الصياغة كانت مبهمة بما يكفي للسماح لإسرائيل بالإصرار على أنها لم توافق على وقف عمليات الاغتيالات لقيادات الجهاد الإسلامي، بينما يمكن للأخيرة أن تدعي أن القدس فعلت ذلك.

كوهين تحدث الأحد مع صمود يشوبه التوتر لاتفاق الهدنة بين إسرائيل والجهاد الإسلامي كما يبدو، في أعقاب رشقات صاروخية قصيرة من قطاع غزة في وقت متأخر من الليل رد عليها الجيش الإسرائيلي بغارات جوية بعد بدء سريان الهدنة في الساعة العاشرة ليلا.

وضع وقف إطلاق النار بوساطة مصرية حدا لخمسة أيام من القتال المكثف الذي شهد إطلاق أكثر من 1200 صاروخ على إسرائيل في الوقت الذي رد فيه الجيش الإسرائيلي باستهداف ناشطين في الجهاد الإسلامي ومراكز قيادة ومنصات إطلاق صواريخ وقدرات للحركة في القطاع الفلسطيني. وأبلغت قيادة الجبهة الداخلية

سكان البلدات القريبة من القطاع بالبقاء بالقرب من الملاجئ ليلا وأعلنت أن القيود على التحركات والتجمعات في نطاق 40 كيلومترا من غزة سترفع ظهر يوم الأحد.

وقال كوهين يوم الأحد إن إسرائيل حققت كل ما أرادته في عملية "الدرع والسهم" مضيفا "أوضحنا أن أولئك الذين يحاولون إيذاء إسرائيل سيعاقبون. لقد رأينا في الأيام الأربعة إلى الخمسة الماضية أن إسرائيل تصفي حساباتها مع كل من يهددنا." كما حرص كوهين على تسليط الضوء على الدعم الذي تلقته إسرائيل من دول من حول العالم في الأسبوع الأخير، مشيرا إلى الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمن المتحدة لمنع بيان مشترك يعرب عن القلق بشأن العنف.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت إسرائيل ستعيد توجيه "مسيرة الأعلام" المقررة يوم الخميس التي ينظمها القوميين المتدينون عبر الحي الإسلامي في البلدة القديمة في القدس والمقررة وسط ضغوط دولية، أكد كوهين على أن المسيرة ستمضي قدما كما هو مخطط لها. وقال لإذاعة الجيش: "لسنا بحاجة إلى إجراء أي تغييرات. القدس عاصمتنا ونحن فخورون بالسير بالعلم الإسرائيلي، وسيكون هذا هو الحال يوم الخميس."

يوم الجمعة، قال مسؤول مصري لتايمز أوف إسرائيل يوم الجمعة إن مصر عازمة على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قبل "مسيرة الأعلام"، التي تخشى القاهرة من أن تؤدي إلى تأجيج التوترات وأن تصل بها إلى نقطة اللاعودة. وقال المسؤول "هذه المسيرة تشكل بالفعل تهديدا للاستقرار، ولكن إذا كان القتال لا يزال مستمرا بحلول ذلك الوقت، فسيكون من الأصعب بكثير التوقف ومن المحتمل أن تركب حماس هذه الموجة وتنضم [للقتال] أيضا."

تقام ما تُسمى بـ"مسيرة الأعلام" كل عام في "يوم أورشليم" حيث يسير آلاف المشاركين فيها، ومعظمهم من الأرثوذكس، من حديقة "الاستقلال" وصولا إلى الحائط الغربي للاحتفال بذكرى توحيد إسرائيل للقدس بشطريها، الشرقي والغربي، خلال حرب "الأيام الستة" في عام 1967. اكتسبت المسيرة سمعة سيئة على مر السنين، حيث غالبا ما يشوبها خطاب كراهية وأحيانا أعمال عنف من قبل المشاركين اليهود تجاه الفلسطينيين.

في العامين الماضيين، حثت إدارة بايدن إسرائيل على تغيير مسار المسيرة والمرور عبر باب الخليل في البلدة القديمة، بدلا من باب العامود، وبالتالي تجنب الحي الإسلامي، الذي تسكنه غالبية فلسطينية. وفي وقت سابق من الأسبوع الماضي قال مسؤول إسرائيلي كبير لتايمز أوف إسرائيل إنه من غير المرجح أن تقوم الحكومة المتشددة بتغيير مسار المسيرة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يتقدم في فرض غرامة قدرها 10 آلاف شيكل "للتلويح بأعلام منظمات إرهابية"

عضو كنيست يميني متطرف يدفع بمشروع قانون يستبدل القانون الحالي الذي يتطلب تدخل المستشار القضائي؛ التشريع لا يفرض غرامات على رفع العلم الفلسطيني

بقلم كاري كيلر-لين

تقدم الكنيست يوم الأربعاء بمشروع قانون للحد من إشراف المستشار القضائي على العقوبات لدعم "المنظمات الإرهابية" علنا والتلويح بأعلامها. بدلاً من السعي لإصدار لائحة اتهام، يسعى مشروع القانون إلى وضع مسار مواز يسمح بفرض غرامات إدارية قدرها 10,000 شيكل على المخالفين، دون تدخل المستشار القضائي. ولا يشمل مشروع القانون السلطة الفلسطينية وعلمها، الذي اعترفت به إسرائيل رسميا على أنه راية السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو للسلام. ولتطبيق مشروع القانون على علمها، يتوجب على وزارة الدفاع تصنيف السلطة الفلسطينية على أنها "منظمة إرهابية."

ويسمح القانون الإسرائيلي الحالي بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات للتلويح بأعلام "المنظمات الإرهابية" أو عرض رموزها، لكن مؤيدي مشروع القانون يقولون إنه لا يتم معاقبة الانتهاكات بسبب شرط توقيع المستشار القضائي على لوائح الاتهام. ومشروع القانون هو جزء من سلسلة من المبادرات اليمينية لمعاقبة "التحريض"، بما في ذلك محاولة وزير الأمن القومي في يناير حظر رفع الأعلام الفلسطينية في الأماكن العامة. ويأتي هذا الإجراء في وقت حساس، مع تصاعد العنف مع حركة الجهاد الإسلامي في غزة، وبعد أن قال كبار الشخصيات في إيران وحزب الله إنهم يعتقدون أن إسرائيل ضعيفة بسبب الخلاف الداخلي حول اقتراح الحكومة لإصلاح النظام القضائي.

وتجاوز مشروع القانون، الذي قدم برعاية عضو الكنيست اليميني المتطرف عن حزب "الصهيونية الدينية" تسفي سوكوت، وهو زعيم مستوطنين سابق اتهم سابقا بتنظيم العنف ضد الفلسطينيين، قراءته الأولية يوم الأربعاء بتصويت 50-28. وفي حال إقراره بعد القراءة الثالثة، أو التصويت الرابع، فسيكون ساريا لمدة أربع سنوات.

ووفقا للملاحظات التفسيرية المرفقة لمشروع القانون، فإن شرط الحصول على موافقة المستشار القضائي قبل تقديم لائحة اتهام بموجب القانون الحالي "يجعل التعامل بشكل فعال وفوري مع التحريض، الذي أصبح منذ فترة طويلة وباء في البلاد، مستحيلا، ويحول هذا الجزء من القانون إلى حبر على ورق." وتتابع الملاحظات: "التحريض على الإرهاب يخلق جواً يؤثر على الأفراد والمنظمات لارتكاب أعمال إرهابية ويمنحهم الشرعية. الإرهاب حركة أيديولوجية، وبالتالي فإن الكفاح القانوني والعسكري ضد مرتكبيه لا يكفي؛ المعركة

هي أيضا على الأفكار والقلوب والعقول. في ضوء ذلك، أصبحت مكافحة التحريض على الإرهاب أداة مركزية في استراتيجية مكافحة الإرهاب نفسه، حتى على الساحة الدولية."

معارضا التعديلات على مشروع القانون، كتب الباحث القانوني مردخاي كرمنيتسر من "معهد الديمقراطية الإسرائيلي" أن الانتقال من تحقيقات يوافق عليها المستشار لاقضائي إلى الغرامات الإدارية "يزيل تمامًا الإجراءات الانتقائية في القانون الحالي وسيسمح بإساءة معاملة المواطنين بشكل تعسفي من قبل شرطة." كما انتقد كرمنيتسر مشروع القانون باعتباره يقضي على حرية التعبير، وهو حق كرسته محكمة العدل العليا. ويفعل مشروع القانون ذلك عن طريق إزالة موافقة المستشارة القضائي والحاجة إلى إثبات جانب النية للتعاطف مع منظمة إرهابية من الانتهاك الإداري.

ودان عضو الكنيست اليساري المتطرف عوفر كاسيف، النائب اليهودي الوحيد في تحالف "الجبهة-العربية للتغيير"، مشروع القانون في قاعة الكنيست. وقال كاسيف عن سوكوت: "قمة السخرية هي أن راعي مشروع القانون هو نفسه ناشط إرهابي." ورابطا مشروع القانون بالصراع الجاري مع حركة الجهاد الإسلامي في غزة، قال كاسيف إن الحكومة هي "فشل ذريع" و"تحاول صرف الانتباه عن [الصراع الحالي] وكسب التأييد عبر قتل الفلسطينيين."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: طوابير طويلة للإسرائيليين عند مكاتب وزارة الداخلية مع إطلاق حملة ماراثونية لإصدار جوازات سفر

وزير الداخلية يدعو إلى التحلي بالصبر حيث تبدأ السلطات مشروعا يستمر لمدة شهر يتم في إطاره استقبال المتقدمين بطلبات للحصول على جوازات السفر دون حجز موعد في محاولة لحل أزمة مستمرة منذ فترة

أطلقت وزارة الداخلية يوم الأحد حملة تستمر لمدة شهر ستعمل فيها المكاتب الأربعة الرئيسية ساعات إضافية لمعالجة أزمة كبيرة يعاني منها الإسرائيليون الراغبون في التقدم بطلبات للحصول على جوازات سفر أو تجديدها. ومع افتتاح ماراثون جوازات السفر، سرعان ما تشكلت طوابير في مكاتب وزارة الداخلية الأربعة الرئيسية حيث تُعرض الخدمة – القدس وتل أبيب وحيفا وبئر السبع. وسيتمكن الإسرائيليون من الحضور للحصول على خدمات لإصدار جوازات السفر دون تحديد موعد حيث تسعى السلطات إلى معالجة أزمة تراكم في طلبات الحصول على جوازت سفر والذي أدى إلى نقص مزمن في المواعيد الزمنية المتاحة تفاقمت بسبب عناصر سيئة استخدمت البوتات لاكتساح هذه المواعيد ثم عرضها للبيع. ولا تزال المكاتب تحترم المواعيد التي تم حجزها، ولكن تقارير أولية أفادت بأنه حتى اولئك الذين قاموا بحجز موعد اضطروا للانتظار لفترات طويلة في الطوابير.

من المقرر أن يستمر المشروع من 14 مايو إلى 15 يونيو، حيث ستعمل المكاتب الأربعة مع ساعات عمل موسعة من 7:30 صباحا حتى 9 مساء. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يتم افتتاح مكتب مؤقت في بني براك يوم الإثنين والذي سيعمل على أساس تحديد مواعيد لإصدار جوازات سفر بيومترية.

لمدة عام على الأقل، استطاعت شبكات مختلفة من قراصنة الإنترنت والبوتات الحصول على آلاف المواعيد في نظام الحكومة عبر الإنترنت وبيعها بأسعار وصلت إلى مئات الدولارات، مما تسبب في نقص خطير في المواعيد المتاحة في مكاتب وزارة الداخلية. وغالبا ما يضطر أولئك الذين يحتاجون إلى تحديد مواعيد لتجديد جوازات سفرهم إلى الانتظار شهورا لفتح باب التسجيل، خاصة في المدن الكبرى.

ودعا وزير الداخلية موشيه أربيل الجمهور إلى التحلي بالصبر بينما تحاول الوزارة حل "أزمة جوازات السفر." وقال أربيل في بيان: "أعزائي المواطنين، أطلب من كل واحد منكم شخصيا تخصيص يوم والاستعداد وفقا لذلك لأن الأمر قد يستغرق بضع ساعات... وعند وصولكم إلى المكاتب، الرجاء التحلي بالصبر واحترام بعضكم البعض."

وأقر أربيل أنه خلال العامين الأخيرين، أصبحت عملية تقديم طلب لإصدار جواز سفر "وضعا لا يطاق للكثير من المواطنين." وقال: "من المهم بالنسبة لنا أن يتم إصدار جواز سفر لأي شخص يريد السفر خلال العطلة الصيفية وليس لديه جواز سفر ساري المفعول." وأضاف: "من المتوقع أن تكون هناك طوابير طويلة وازدحام وضغط وأوقات انتظار طويلة. نحن على علم بذلك ونعمل على تسهيله قدر الإمكان."

هناك موقع إلكتروني خاص باللغة العبرية للحملة التي ستستمر لمدة شهر، ويشمل تفاصيل الخدمات المختلفة وخيارات دفع الرسوم قبل الوصول. وأفادت تقارير إن اتحاد النقابات العمالية "الهستدروت" ووزارة المالية وسلطة السكان والهجرة توصلوا إلى اتفاق بشأن المشروع الذي سيتم بموجبه دفع أجور للموظفين مقابل ساعات العمل الإضافية، وستكون هناك نوبتان للموظفين يوميا في المراكز الأربعة الرئيسية، في حين سيعمل الموقع في بني براك لمدة 24 ساعة يوميا، سيستقبل خلال 14 منها مقدمي الطلبات شخصيا.

تعود جذور أزمة أوقات الانتظار الطويلة لتحديد مواعيد لإصدار جوازات سفر إلى فترة جائحة كورونا، التي تقلص خلالها السفر الدولي بشكل كبير وقيدت عمليات الإغلاق قدرة الحكومة على إصدار جوازات سفر وقللت من اهتمام الجمهور بتحديد مواعيد لإصدارها. وأدى ذلك إلى تراكم ما يقدر بمليون جواز سفر يحتاج إلى تجديد، مما أدى بسرعة إلى حجز جميع المواعيد المتاحة العام الماضي عندما تمت إزالة القيود الوبائية. وقد تفاقمت المشكلة بسبب استغلال شركات وبوتات لإحباط المواطنين وقيامها بحجز مواعيد لبيعها.

* * *

i24news: وزير المالية الإسرائيلي: "لا مفر من شن عملية برية كبيرة في غزة"

تابع بتسلئيل سموتريتش، أن "الجيش الاسرائيلي تمكن من ضرب حركة الجهاد الاسلامي بشدة خلال الايام الخمسة الماضية مما اوقعها ضررا أكبر مما حدث في العملية السابقة"

أشاد وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، بالقوات الإسرائيلية التي شاركت في عملية "الدرع والسهم" التي اختتمت لتوها في غزة، لكنه قال إن "الحل الحقيقي لتحقيق الهدوء في جنوب البلاد لن يمر إلا بتفكيك البنية التحتية بأكملها لحركة حماس، وشن عملية برية كبيرة في غزة " وقال بتسلئيل سموتريتش، في مقابلة مع هيئة البث الرسمية "كان"، "لقد كانت عملية جيدة للغاية، لقد بعثت برسالة واضحة إلى حماس والإيرانيين حول قدراتنا وردعنا ضد محاولات رفع رؤوسهم"، وأضاف "أعتقد أن هناك نقلة نوعية." وتابع بتسلئيل سموتريتش، أن "الجيش الاسرائيلي تمكن من ضرب حركة الجهاد الاسلامي بشدة خلال الايام الخمسة الماضية مما اوقعها ضررا أكبر مما حدث في العملية السابقة"، موضحا أنه مع ذلك، "لم نحل جميع المشاكل." وأضاف أن حماس "تعرضت لأضرار جسيمة في الأسابيع الأخيرة لبنيتها التحتية"، مردفا أن "التحدي الأكبر سيكون ضمان عدم استخدام السلام لتقوية الجانب الآخر. لقد رأينا ذلك مع حزب الله في الشمال ونأمل أن لن نراه مع حماس والجهاد في الجنوب." وأضاف "سوف يتطلب الأمر الوصول إلى جذور المشكلة". في رأيي، سيتعين علينا في نهاية المطاف تفكيك الفصائل في غزة ونزع سلاحهم.

يديعوت: العملية التي أثبتت لإيران: إسرائيل تتحد في اللحظة المناسبة

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

تهدف عملية "درع وسهم" بالدرجة الأولى إلى جعل قادة الجهاد الإسلامي، الذين يجلسون في بيروت، يفكرون مرتين وثلاث مرات قبل أن يأمروا رجالهم في غزة بإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية – سواء بسبب الاضطرابات في الأقصى، أو بسبب الإضراب عن الطعام، أو لمجرد إيذاء مواطني إسرائيل والاستمتاع عندما يشاهدونهم على شاشات التلفزيون وهم يسجدون على الطريق أو يركضون إلى.MMD

يمكن الافتراض أن العملية حققت هذا الهدف. لكن هذا ليس كل شيء. لقد حققت العملية أكثر من ذلك بكثير فيما يتعلق بالنشطاء الميدانيين في حركة الجهاد الإسلامي، وليس تجاههم فقط. كما رأى النشطاء الميدانيون لحزب الله وحماس كيف تقوم المخابرات الإسرائيلية بتحديد مواقع وكبار النشطاء الميدانيين

ومهاجمتهم واحدًا تلو الآخر أثناء القتال، على الرغم من انتقالهم من مخبأ إلى مخبأ – وكل هذا في الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بالمركز الدولي. والشرعية العامة لمواصلة العمل، لأنه يثبت أنها تفعل كل شيء لتجنب إلحاق الأذى بمن هم غير متورطين.

بعد استعادة قوة الردع، يعد الحفاظ على الشرعية أهم إنجاز عسكري للجيش الإسرائيلي والشاباك في عملية "درع وسهم". والدليل على ذلك أن الإدارة الأمريكية امتنعت عن مطالبة إسرائيل بوقف العملية لنحو ثلاثة أيام، وحتى بعد ذلك أرسلت واشنطن طلبًا مهذبًا ولم تطرق على الطاولة كما كان الحال أيام الرئيس السابق باراك أوباما..

ليس الأمر أن الإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس جو بايدن قد خففت من نهجها الإنساني، لكن إسرائيل هي التي أثبتت أنها تدافع عن نفسها وهي مجبرة على العمل بشكل عدواني ضد منظمة تعمل عن عمد من بين السكان المدنيين. الهجمات على غير المتورطين تتم فقط عندما تشكل الإبادة، من وجهة نظر إسرائيل، خطراً مباشراً على سلامة مئات الآلاف من الإسرائيليين.

يتم استيعاب الإنجازات في غزة وكذلك في إيران وبيروت

كما ذكرنا، يتم استيعاب هذه الإنجازات ليس فقط في قطاع غزة، ولكن أيضًا في إيران، مع نصرالله في بيروت وحتى في اليمن. تلقى أعداء دولة إسرائيل وأصدقاؤها درسًا مفيدًا في المرونة المدنية والتماسك الداخلي الذي تظهره إسرائيل، حتى عندما تكون في خضم انقسام اجتماعي وسياسي لم يكن هو نفسه منذ إنشاء الولاية.

هذه الحقيقة لها أهمية نفسية هائلة في هذا الوقت بالتحديد، لأن الإيرانيين ومبعوثيهم – وكذلك دول الخليج العربي – أخطأوا في الاعتقاد بأن إسرائيل ضعفت بسبب الصراع الداخلي، وأنها انهارت تلقائيًا على نفسها وتوقف. في الوجود، وكل هؤلاء الأعداء يحتاجون إلى القليل من المساعدة من خلال مهاجمتنا من الخارج. لن يُجبر الجهاد الإسلامي فقط على إعادة حساب مساره، ولكن أيضًا رعاته في إيران، وكذلك حماس وحزب الله.

يجب التأكيد على أن العملية لن تضع حداً لنوايا الجهاد الإسلامي ولا الجناح العسكري لحركة حماس، لكنها قد تمنحنا فترة تهدئة طويلة نسبياً، إذا عرف الجيش الإسرائيلي والشاباك كيف. الاستمرار في العمل في الضفة الغربية بحكمة ودقة عملياتية، كما أوضحوا مؤخرًا، في عملية "الحماية والسهم" في غزة.

مصدر المشكلة الضفة الغربية وليس غزة

ما سيحدد ما إذا كان سيكون هناك سلام أم لا، ليس ما سيحدث في غزة، ولكن ما سيحدث في الضفة الغربية. هناك المنطقة مفعمة بالحيوية وقد تعقدنا مع حماس والجهاد على الأقل في الأشهر المقبلة. الضفة الغربية هما مصدر المشكلة الآن، وليس غزة. الحكومة الإسرائيلية الحالية، رغم أنها يمينية بالكامل، تحتاج إلى صياغة استراتيجية تهدئ المنطقة هناك، لأن الذروة ما زالت تنتظرنا، عندما لا يبقى أبو مازن في السلطة الفلسطينية.

حقيقة إيجابية أخرى تم الكشف عنها في عملية الدرع والسهم هي التحسن الكبير للغاية في القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية المستهدفة والاستفادة منها عن طريق إغلاق الدوائر بسرعة كبيرة مع العنصر العملياتي الذي يطلق الأسلحة. إن قدرة الجيش الإسرائيلي والشين بيت والقوات الجوية والقوات البرية المختلفة على العمل بالتعاون – ما يقرب من اندماج العمليات – هي عنصر آخر من القدرة التي تحسنت، ويجب إضافة قدرات القيادة والسيطرة إلى هذا. تسمح بحدوث كل شيء في غضون دقائق، طالما أن الهدف "حي." وكانت هذه هي الطريقة التي اتبعها رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي ، الذي أنهى خدمته في بداية العام ، ورئيس الأركان الحالي ، هيرزي هاليفي ، نائب كوخافي – إلى جانب الرائد في القيادة الجنوبية اليعازر توليدانو وقائد الشاباك. رونان بار – أثبت أن المفهوم صحيح وأنه من الممكن تنفيذه.

أظهرت وحدة عمليات الشاباك قدرات كانت نادرة في السنوات الأخيرة وأصبحت الآن قياسية، أثبت سلاح الجو أنه قادر على التخطيط والتنفيذ بأقصى قدر من الدقة مع تجنب التسبب في الضرر وخسارة الأشخاص غير المشاركين قدر الإمكان.

قدرات "مظلة النار"

ما ذهب تحت الرادار نسبيًا هو القدرات المشابهة لتلك التي يمتلكها سلاح الجو والتي أظهرها نظام "مظلة النار" لفرقة غزة، الذي اصطاد قاذفات الصواريخ المضادة للدبابات وفرق الهاون التابعة للجهاد، وأصابها بنجاح أكبر. مما كانت عليه في العمليات السابقة. وهذه هي المرة الأولى التي يفشل فيها الجهاد في إصابة هدف في الأراضي الإسرائيلية بخلاف الصواريخ. هذا إنجاز ليس فقط للقدرات الهجومية للجيش الإسرائيلي والشين بيت، ولكن أيضًا لنظام الدفاع العسكري والمدني الذي تم إعداده بشكل صحيح قبل بدء العملية، والمواطنين الإسرائيليين الذين أظهروا الانضباط الذاتي في حجم لم نر حتى الآن.

لقد اعتدنا بالفعل على إنجازات نظام القبة الحديدية، لكننا تلقينا دليلًا إضافيًا على أنه حتى عندما تصل القبة الحديدية إلى أكثر من 90٪ من اعتراضات الصواريخ، فإن قذائف الهاون ما زالت تضرب وتسبب لنا

خسائر. من المهم أن نلاحظ أنه في النزاعات مع حماس وحزب الله ومع إيران، سيكون لدينا عدد أكبر من الضحايا مما كان لدينا هذه المرة، عندما فوجئ الجهاد في غزة وربما كانت قدراته أقل من ذي قبل.

بالمناسبة، "تقارب الساحات" شامبين يحذر رؤساء جهاز الدفاع ورئيس الوزراء لم يتجسد هذه المرة وربما نبالغ قليلا في درجة خطورة هذه الظاهرة. قادة حماس وحزب الله، وحتى إيران، مترددون في الدخول في صراع مع إسرائيل من أجل مساعدة بعضهم البعض. التشدق والمزاح بنعم، المشورة والتنسيق يتحدثان نعم – لكن ليس تدخلاً فعليًا حيث سيتعين عليهم دفع الثمن.

من ناحية أخرى، ليس صحيحًا تمامًا أن حماس لم تشارك في القتال في ساحة غزة. حماس، صاحبة السيادة في القطاع، منحت الجهاد الإسلامي بشكل صريح التصريح بالعمل، بل وقدمت لها بعض المساعدة العملياتية ، ولكن ليس على نطاق واسع. وهذا أيضًا نوع من التدخل لم يمر دون أن يلاحظه أحد من قبل الحكومة ورؤساء المؤسسة الأمنية، لكنهم – لاعتبارات تكتيكية واستراتيجية صحيحة – اختاروا التركيز على الجهاد الذي عانى من ضربات قاسية، وبالتالي استعادة الردع. في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، دون دفع ثمن أغلى مما دفعناه. إنها مسألة جدوى التكلفة، وقد سمح التمايز الجزئي بين الجهاد وحماس لدولة إسرائيل بالحصول على إعادة تأهيل للردع بتكلفة اقتصادية منخفضة نسبيًا، ودون تكبد الكثير من الضحايا.

النجاح والحزن الوحيد

كانت عملية الدرع والسهم ناجحة في رأيي، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنها أثبتت مرة أخرى لنا جميعًا أنه في أوقات الخطر على أمننا القومي والشخصي، نعرف كيف نتحد وندافع عن أنفسنا بحكمة، ولكن بعزم. وهذا لا يميز فقط طياري القوات الجوية والجيش الإسرائيلي والشين بيت، ولكن أيضًا المدنيين على الجبهة الداخلية، الذين يظهرون الانضباط الذاتي والروح المعنوية العالية، ويعرفون كيفية تقديم الدعم للجيش الإسرائيلي والشين بيت في الفعل والكلمة. هذا أمر مشجع للغاية، ويشجعه أيضًا حقيقة أن المؤسسة الأمنية – بقيادة وزير الدفاع يوآف جالانت ورئيس الأركان هاليفي، جنبًا إلى جنب مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو – عرفت كيف تتراجع ولا ترد على الإنذارات الغاضبة ايتمار بن جابر ورجاله، وبدلا من ذلك، أعدوا العملية بدقة وهدوء من جميع النواحي العسكرية والمدنية، ثم نفذوها بهدوء وأمان وكفاءة.

هناك أسف واحد فقط: لقد كان "بيعًا صغيرًا". يجب أن يكون الجيش الإسرائيلي والشين بيت والموساد قادرين بنفس الكفاءة العملياتية والاستخباراتية لمواجهة كل من إيران وعندما تجتمع الساحات بالفعل ويتم مهاجمتها من جميع الاتجاهات. لا يزال هذا بحاجة إلى إثبات ويجب أن نتذكر أيضًا أن الجيش الإسرائيلي لا

يزال غير قادر على قمع إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون كما كان ينبغي أن يكون من خلال العمل الهجومي. وهذا، في رأيي، يجب أن يكون محور جهود تعزيز الأمن في العام أو العامين المقبلين، فقط التحسن الملحوظ في مجال قمع الصواريخ وقذائف الهاون سيكون قادرًا على تقصير العمليات العسكرية ومعاناة السكان المدنيين في إسرائيل.

* * *

يديعوت: 8 دروس مؤقتة من عملية الدرع والسهم

بقلم الجنرال غيورا ايلاند

يبدو صباح اليوم (الأحد) أن عملية "درع وسهم" قد انتهت بهدنة بين إسرائيل والجهاد الإسلامي بوساطة مصرية. سواء ظل وقف إطلاق النار ساريًا أم لا، يمكننا بالفعل تقديم الدروس المستفادة – ليس فقط من هذا الصراع والصراعات السابقة مع غزة، ولكن أيضًا من صراعات مماثلة مع حزب الله في التسعينيات.

أولاً، من المهم التمييز بين نوعين من العمليات: تلك التي يكون هدفها محدودًا وهذا هو الحفاظ على الوضع الحالي، وتلك التي تهدف إلى تغيير الوضع بشكل جذري. بطبيعة الحال، فإن الإنجاز المحتمل للنوع الأول متواضع، في حين أن العملية – أو الحرب – التي تهدف إلى تغيير الوضع جذريًا تنطوي على مخاطر وخسائر وأسعار مرتفعة. لا ينبغي إغراء المرء بالاعتقاد بأن الوضع يمكن أن يتغير جذريًا، كما هو الحال في النوع الثاني من العمليات، ولكن يتمتع بسعر منخفض وفترة زمنية قصيرة كما هو الحال في النوع الأول من العملية. من الواضح تمامًا أن العملية الحالية تنتمي، مثل سابقاتها، إلى النوع الأول.

ثانيًا، إذا كان يُنظر إلى استمرار الواقع الحالي – جولة عنف كل عام في المتوسط - على أنه أمر لا يطاق، فيمكن عندئذٍ التفكير في استراتيجية أخرى، ولكن مثل هذه المناقشة يجب ألا تتم أثناء عملية ما، ولكن قبلها. وعند النظر في الخيارات الأخرى، لا يكفي أن نقول كم هو الوضع الحالي لا يطاق – ولكن اقتراح مسار كامل قد يخلق واقعًا أفضل.

ثالثًا، من المهم – قبل اتخاذ القرارات – وصف الواقع بشكل صحيح. حسنًا، الحقيقة هي أن غزة أصبحت منذ فترة طويلة دولة مستقلة بحكم الأمر الواقع، عندما تكون حكومتها – حكومة حماس – في حالة توتر بين مصلحتين: الأولى، لضمان حياة طبيعية لسكان غزة، والأخرى، للحفاظ عليها. معارضة إسرائيل وتصبح

القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية أيضًا. لدى إسرائيل القدرة على جعل حماس تفضل المصلحة الأولى، وكلما وسعنا "الجزرات الاقتصادية" في أيام السلام، كلما نجحنا أكثر.

رابعًا، في أي مواجهة مع منظمة الجهاد الإسلامي في هذه الحالة، لا أهمية لمسألة من أطلق النار أخيرًا. إذا تمكنا من إصابة أهداف جيدة من الجانب الآخر ورد بإطلاق النار، حتى النيران الهائلة التي لم تتسبب في وقوع إصابات، فقد حان الوقت بالضبط لإنهاء الحدث، ويبدو أننا كنا بالفعل في مثل هذه الحالة مرتين على الأقل. خلال أيام القتال.

خامساً: لإسرائيل دائماً مصلحة في إنهاء الحادث بسرعة، بينما للطرف الآخر مصلحة في استمرار الصراع. من وجهة نظرنا، حتى لو لم نعترف بذلك دائمًا، فعادةً ما تكون هناك فائدة هامشية متناقصة من المزيد من الهجمات، بينما من وجهة نظر العدو، فإن كل يوم يجلس فيه نصف بلد في مناطق محمية هو إنجاز آخر في تحديد المواقع. مرونتها.

سادساً، يجب أن نكون أكثر حساسية لعدد الضحايا غير المتورطين، من النساء والأطفال، على الجانب الآخر. هذا لا يعني أن العملية لم تكن مبررة، ولكن كان من المتوقع أن يعرب المتحدثون الإسرائيليون عن تعاطف أكبر مع المدنيين الذين قتلوا في غزة.

سابعا، الإجراء المحرج، الذي يتكرر في كل عملية، والذي يجب أن يوقف فيه رئيس الوزراء ووزير الدفاع – وهذه المرة أيضا رئيس الأركان ورئيس الشاباك معهم – الإجراء المحرج. التي تتكرر في كل عملية، عقد مؤتمرات صحفية مشبعة بمدح الذات ورسائل التهديد. إنه غير لائق، غير مشرف، غير مقنع، يسبب ضررًا في العالم – وإذا وقعت العملية أيضًا في مشكلة، فسيُنظر إلى تلك المؤتمرات الصحفية على أنها عرض مثير للشفقة.

ثامنا، يجري الجيش تحقيقا بعد كل عملية، وبالتأكيد سيفعل ذلك في نهاية العملية الحالية، لكن لا يوجد أبدا تحقيق حقيقي حتى مع المستوى السياسي. جميع النقاط الثمانية المعروضة هنا تمت دراستها جيدًا في التسعينيات، وبالتأكيد في العقد الماضي، ولكن يبدو أن المستوى السياسي يتعلمها في كل مرة مرة أخرى، وهذا أمر مؤسف.

* * *

هآرتس: واجهت إسرائيل صعوبة في إملاء استراتيجية خروج من العملية

بقلم عاموس هرئيلِ

بعد جهود عديدة، نجحت المخابرات المصرية في التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، بعد مرور ما يقارب خمسة أيام من القتال. من ناحية رسمية، كان من شأن وقف إطلاق النار أن يدخل إلى حيز التنفيذ في الساعة 22:00. ولكن خلال هذه الساعة أطلقت صواريخ من القطاع نحو منطقة "سديروت" ومستوطنات غلاف غزة- وكذلك أطلق صاروخ باتجاه وسط البلاد- بما بدا وكأنه محاولة من الجهاد لإيقاع الضربة الأخيرة في جولة اللكمات المتبادلة.

طوال نهاية الأسبوع، علقت إسرائيل آمالها على المخابرات المصرية على أمل أن تنجح في التوصل إلى وقف إطلاق نار، وأن يصمد هذا الوقف بعد دخوله حيز التنفيذ. للمفارقة، فإن سلسلة النجاحات العملياتية التي سجلت حتى الآن في عملية "الدرع والسهم" والتي تم في أساسها اغتيال ستة من كبار قادة "الجهاد" في القطاع، صعّبت التوصل إلى اتفاق. كبار قادة التنظيم الذي هم في بيروت، بحثوا عن إنجاز عملياتي خاص قبل انتهاء القتال، ولم يروا أنهم مضغوطون لإنهائه. ليس هذه هي المرة الأولى، التي كان يبدو أن من الأسهل على إسرائيل البدء بعملية عسكرية في غزة من إنهائها.

إسرائيل، ورغم تفوقها العسكري الواضح، والضرر المحدود الذي ألحقه "الجهاد" بها، فقد وجدت صعوبة في إملاء استراتيجية إنهاء العملية، بتوقيت وشروط تناسبها. لقد كان واضحاً لإسرائيل أنه لم يعد هنالك الكثير مما تكسبه من مواصلة العملية، وكلما طالت ستضيق فرص العثور على أهداف في غزة وضربها، وستزداد المخاطرة بإصابة بمدنيين فلسطينيين. هذا هو السبب الذي من أجله أوصى كبار قادة الجيش و"الشاباك" الحكومة الخميس بالسعي لوقف إطلاق النار. وعلى الصعيد السياسي، كان يكمن في استمرار المعركة خطر على متخذي القرارات- فمواصلة إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية كان من شأنه أن يفقد صبر الجمهور ويقلص دعمه لخطوات الحكومة. ولكن مفتاح وقف النار لم يكن بالضرورة بأيدي إسرائيل. ربما استخلص "الجهاد" عبراً من الجولة السابقة التي استمرت ثلاثة أيام، وهي عملية "بزوغ الفجر" في آب الماضي، وأرادوا الاستمرار في المواجهة لفترة ما أخرى. وبدون أن ينجحوا في إلحاق خسائر كثيرة في الجانب الإسرائيلي، فإن القدرة على مواصلة الصمود في مواجهة من إسرائيل يمكن أن تعتبر إنجازاً بحد ذاته.

"الجهاد" تنظيم صغير وذو أيديولوجيا متطرفة، وليس له سيطرة مدنية في القطاع أو التزام بسلامة سكانه. وقراراته الرئيسية تتخذها قيادته في بيروت، والتي كما يبدو أصغت حتى أمس لكبار قادة "حزب الله" ورجال

الحرس الثوري الإيراني، أكثر مما كانت قلقة من المعاناة الإنسانية المتزايدة في القطاع. حتى وإن سقط 20 في المئة من الصواريخ التي أطلقتها "الجهاد" حتى الآن في القطاع، وألحقت أضراراً وخسائر في الأرواح فيها أكثر مما ألحقت في إسرائيل، فقد كان لـ"الجهاد الإسلامي" حافز للمواصلة والتمسك بنموذج حرب الاستنزاف. هكذا نتج أن إسرائيل ورغم النجاح العملياتي الأول، كانت مأسورة حتى مساء أمس في فخ صعب على إنهاء العملية، وأثر بدرجة ما أيضاً على إيجاد مخرج للوضع الاستراتيجي العام في غزة.

وما لم تنجح الحادثة في فعله حتى الآن هو جر فصائل أخرى إلى المعركة أو إشعال النار في ساحات أخرى حول إسرائيل. من المريح لحماس أن يشتبك "الجهاد" مع إسرائيل وتلحق به أضراراً. لم تظهر طوال أيام القتال إشارات تدل على أن التنظيم الأكبر ينوي المشاركة النشطة في الجولة الحالية من القتال. لقد كان من شأن هذا أن يتغير، خصوصاً لو أصيب عدد كبير من الفلسطينيين خلال العملية.

حتى الآن، لا يوجد إشارات لتصعيد في القدس والضفة الغربية أو على الحدود اللبنانية والسورية، وعلى حدود الخط الأخضر. والاهتمام الدولي بما يحدث في غزة ليس كبيراً. شبكة تلفزيون "الجزيرة" التي تبث من قطر، تكرس فترات بث طويلة للمواجهة في غزة، ولكن وسائل الإعلام الدولية بمعظمها ما زالت منشغلة بقصة إخبارية تبدو أكبر بكثير، وهي الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

بنى جهاز الأمن على شبكة العلاقات القريبة جداً التي نسجت بين رئيس المخابرات المصرية عباس كامل، والأمين العام لـ "الجهاد" زياد النخالة، ولكن شبكة العلاقات هذه لم تثمر عن نتائج سريعة. في اليوم الأخير وبما يبدو كمناورة حرب نفسية، بدأ من اختفى خلف لقب سياسي كبير في إسرائيل بتوجيه إصبع اتهام لحماس التي بذلت محاولة لتبرئتها من كل مسؤولية عما يحدث. الادعاء الإسرائيلي الجديد يقول إن "الجهاد"، بمساعدة إيران، يتعزز على حساب نظام حماس في القطاع، وأن استمرار القتال يعكس ضعف سيطرة لحماس على ما يجري هناك.

يصعب تصديق أن هذا اللوم القادم من إسرائيل سيقنع حماس في إعادة فحص نهجها. إذا حقاً تم التوصل هذا المساء إلى اختراقه، فهذا لم يحدث بفضل تهديدات إسرائيل لحماس. الإشارات الواعدة التي ظهرت في الساعات الأخيرة، إذا ما تحققت، فإنها ترتبط بضغط مارسه المصريون في القاهرة والذي يستضاف فيها عدد من كبار أعضاء المكتب السياسي لـ"الجهاد الإسلامي" في غزة. في الوقت نفسه، ركز جهوده أمام النخالة ونائبه أكرم عجوري في بيروت. يبدو أن هذه الاتصالات أثمرت هذا المساء وللمرة الأولى، ولكن الاختبار الحقيقي

سيكون على الأرض، طوال ساعات الليل والصباح، عندما يتضح ما إذا كان "الجهاد الإسلامي" نفذ وعوده لمصر وأوقف النار بصورة مطلقة.

* * *

هآرتس: كانت إسرائيل فخورة بضبط النفس الذي تمارسه حماس، لكن العملية عززت موقفها

بقلم جاكي خوري

العملية الحالية في قطاع غزة التي وافقت أمس (السبت) إسرائيل و"الجهاد الإسلامي" على إنهائها، تثبت ثانيةً أن المواطنين الفلسطينيين في القطاع، والإسرائيليين من سكان غلاف غزة تحولوا إلى رهائن لسياسة عديمة الجدوى، تحافظ على الوضع القائم وتضمن استمرار دائرة العنف.

منذ 2019 تركز إسرائيل في نشاطاتها في القطاع على "الجهاد الإسلامي"، ابتداءً من اغتيال القائد الكبير في هذا التنظيم بهاء أبو العطا، مروراً بعملية "بزوغ الفجر" في آب الماضي وانتهاءً بأيامنا هذه. التركيز الإسرائيلي على "الجهاد" وجد تعبيره الواضح أيضاً بعد عملية "حارس الأسوار" في 2021. في هذه العملية، كانت حماس في الواقع جزءاً من المعركة، ولكن حماس باتت بعد ذلك تتخذ استراتيجية مختلفة، أساسها تجنب إشعال قطاع غزة ما دام مسلحون في الضفة الغربية يقودون المقاومة ضد إسرائيل.

نتيجة لهذا الوضع، ليس لإسرائيل مصلحة في إيجاد حل لمشكلة غزة. على المستوى السياسي، الوضع القائم هو الأفضل لإسرائيل- فصل سياسي بين الضفة والقطاع، وقطيعة بين كلتا القيادتين، وسيرة حرب مطلقة على السكان المدنيين، وتسهيلات مدنية، وإدخال بضائع تجني منها إسرائيل ربحاً. كل هذه مريحة لإسرائيل، وما دامت لا تتعرض لتهديد استراتيجي حقيقي فهي قادرة على القيام بعملية عسكرية من حين لآخر مثل العملية التي نشهدها منذ الأسبوع الماضي. الخوف من ضرر كبير يلحق بالمدنيين إسرائيليين تقريباً اختفى بفضل تكنولوجيات الدفاع الجوي، وإمكانية المس بالفلسطينيين لا تشكل اعتباراً جوهرياً من ناحية معظم الإسرائيليين.

إسرائيل، والدول العربية، وبالتأكيد والإدارة الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية، لا يريدون حسماً في غزة. لا أحد

مهتم باحتلال القطاع وإعادة السلطة الفلسطينية إلى هناك؛ ليس هناك ضغط عربي وإقليمي لإنهاء الانقسام بين فتح وحماس، ولا توجد جهة تدفع نحو انتخابات في القطاع والضفة لحسم أمر من يحكم

الشعب الفلسطيني، ويبدأ مفاوضات سياسية جدية مع إسرائيل. كل الأطراف تفضل أن يكون في الضفة وغزة كيانان، كل و"كنتونه" الخاص به.

هذه السياسة تخدم مصالح حماس. الإعلان عن وقف إطلاق النار أثبت ثانيةً أن هذا التنظيم ينجح في تثبيت صيغة بموجبها أنه غير معني باشتعال واسع، ولكنه يحتفظ لنفسه بهامش الردع. حماس مستعدة لقبول هذه النسخة حتى بثمن المس بكبار قادة الذراع العسكري لـ"الجهاد"، التنظيم الحليف والشريك في محور المقاومة ضد إسرائيل.

خلال العملية وحتى الإعلان عن وقف إطلاق النار، وجهت إسرائيل هجماتها فقط نحو أهداف تعود لـ"الجهاد الإسلامي" ولتنظيمات أصغر مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. في حين أن حماس ادعت بصورة رسمية أنها تشارك في غرفة العمليات المشتركة للفصائل الفلسطينية، وكلا الطرفين يدرك أن حماس ضبطت نفسها إزاء الهجمات الإسرائيلية، نظراً لخوفها من الرد وأنها غير معنية بفقدان ممتلكات والمس ببناها التحتية التنظيمية. فعلياً، لو وفرت حماس لباقي الفصائل الفلسطينية مساعدة لوجستية محدودة أو استشارة، فالتنظيم لم يكن شريكاً في القتال بصورة فعالة، الأمر الذي مكن إسرائيل من تجنب مهاجمته.

قد تدعي إسرائيل بأن عدم مشاركة حماس على نحو فعال في القتال يشكل إنجازاً ويدل على أنها خائفة. ولكن حماس رسخت مكانتها كضلع رئيسي في ميزان الردع. في الواقع، ليست بمستوى "حزب الله" في لبنان، ولكن التصريحات الإسرائيلية التي تعتبر عدم تدخل حماس كهدف، تدل على أن بإمكان هذا التنظيم أن يتحدى دولة مثل إسرائيل.

في نهاية العملية، يمكن الافتراض أن كلا الطرفين سيعود إلى الوضع الراهن الذي تثبت في السنوات الأخيرة؛ أي هدوء مقابل هدوء، يرافقه تسهيلات مدنية في المعابر وفي ساحة الصيد، ومساعدة مالية قطرية ومشاريع ستنفذها الأمم المتحدة. ولا شيء أكثر. في الواقع لحماس قدرة عسكرية كبيرة، وهذا التنظيم يطور أسلحة وصواريخ، ولكنه مسؤول عن مجموعة سكانية كبيرة، التي تغير منظومة اعتبارات قادتها، بحيث إنه حتى ولو تفاخروا بكونهم تنظيم مقاومة شعبياً فإنهم بالفعل يتبنون نماذج السلطة الفلسطينية.

السلطة أُهملت

في 15 أيار، ستمر ذكرى النكبة، سيلقي رئيس السلطة الفلسطينية خطاباً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. هذا الرجل الذي يتحدث منذ 30 عاماً عن حدود 1967، سيأتي للحديث أمام الجمعية العمومية

للأمم المتحدة عن 1948. وهو يرى أمام عينيه كيف تآكلت إمكانية التوصل لحل الدولتين، وكيف فقد المجتمع الدولي اهتمامه وبات غير مبال بما يحدث في قطاع غزة. وجهود الوساطة لوقف إطلاق النار تجاوزت رام الله، حيث جرت النقاشات بخصوصها في الدوحة، العاصمة القطرية، وحيث يقيم رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، وفي بيروت حيث الأمين العام لـ"الجهاد الإسلامي" زياد النخالة.

حتى وإن بصورة رسمية، فالسلطة الفلسطينية مسؤولة عن شؤون الفلسطينيين بالضفة، وغزة لا تحظى باهتمام. وبعد 5 أيام من بداية القتال، نشر مكتب عباس إدانة للهجمات في القطاع، ودعا مكتب الرئيس الإدارة الأمريكية وبصورة فورية، فيما اعتبر كعدوان إسرائيلي و"تجاوز لكل الخطوط الحمراء، واستمراراً لسياسة القتل والجريمة ضد الشعب الفلسطيني". في محيط عباس اتهموا الولايات المتحدة بأنها تتحمل المسؤولية عما يجري "بسبب سكوتها المدوي فيما يتعلق بهذه الجرائم، وعدم تدخلها الفوري لإيقاف إسرائيل".

في نهاية الأسبوع، الجمعة، سيصل عباس للسعودية للتحدث أمام الجامعة العربية. يعرف عباس أن نجم هذه المناسبة سيكون الرئيس السوري بشار الأسد، العائد إلى حضن الجامعة، وأن القضية الفلسطينية لن تقف في مركز النقاش. في كلتا المنصتين، الأمم المتحدة والجامعة العربية، سيتوسل عباس للعالم للتدخل في النزاع مع إسرائيل، ولكن فعلياً لا أحد يهتم. أصبحت المعادلة ثابتة؛ مطلوب من الفلسطينيين أن يضمنوا للإسرائيليين الهدوء وإلا سيكون مصيرهم مريراً.

* * *

هآرتس: في مدح نتنياهو وذمه، استخدم جدعون ليفي أساليب غير لائقة

بقلم عميرة هس

حتى لو لم تشن إسرائيل حرباً جديدة في غزة لما كان هنالك مكان لـ"دس كلمة طيبة" عن رئيس الحكومة مثلما فعل زميلي جدعون ليفي (هآرتس 5/7) واعترافه بالخطأ الذي نشره الخميس الماضي.

معظم الإسرائيليين اليهود ينجحون في تجاهل الحكم المرعب لدولتنا على الفلسطينيين بواسطة 3 أساليب: الأول عرض خطي للأحداث وللقوات العاملة. على سبيل المثال، رفض الفلسطينيون قرار التقسيم؟ إذن، لا يحق لهم الآن دولة. هل الليكود هو يمين؟ إذن، فإن يئير لبيد وميراف ميخائيلي يساريان. قطعة أرض معينة غير مسجلة كملكية خاصة لفلسطينيين؟ إذن، لا مانع من إقامة مستوطنة لليهود عليها. خرجنا من المدن

الفلسطينية ومن قطاع غزة؟ هذا دليل على عدم وجود أي احتلال. والأسلوب الثاني هو تصنيف وتحديد هيكلية للمعاناة والتسبب بالظلم: "اليهود هم الذين عانوا أكثر من كل الشعوب"، "بشار الأسد قتل من العرب أكثر مما قتلت إسرائيل"، "للعرب من مواطني إسرائيل حريات شخصية أكثر مما للأردنيين والمصريين. لذا عليهم ألا يتذمروا".

الأسلوب الثالث هو تفكيك واقع السيطرة على الفلسطينيين إلى أمور منفصلة. كل جزء يقاس ويفحص على حدة، وكأن الأمور الأخرى غير مرتبطة به. "الفلسطينيون إرهابيون ونحن ندافع عن أنفسنا". أو "العرب، وبالأساس البدو، هم مخالفو بناء": هكذا نتجاهل حقيقة أن إسرائيل لا تسمح لهم عن عمد بالبناء وتوسيع بلداتهم. "نحن نوفر للفلسطينيين مياهاً تتجاوز ما هو مكتوب في اتفاق أوسلو". هكذا يحاولون أن ينسونا حقيقة أن الحديث الذي دار في الاتفاق كان عن 5 سنوات فقط (حتى 1999) وأننا نتحكم بمصادر المياه ونهتم بتوزيع غير متعادل بين اليهود والفلسطينيين. وبشكل عام، نحن "لا نوفر"، بل نبيع مياهاً للفلسطينيين بدل من تلك التي نسرقها منهم.

الثنائية، وتصنيف وتفكيك الواقع إلى أجزاء منفصلة: هذه أساليب الثلاثة استخدمها ليفي في المدائح التي أغدقها على نتنياهو والتنصل الأخير منه. المعسكر الليبرالي- العسكري يستحق كل نقد وغضب بشأن أدائه في خلق وصيانة نظام الأبرتهايد ما بين النهر والبحر، في حين أنه يرى نفسه كتقدمي، ومستنير، وديمقراطي. من أجل التعبير عن القرف المبرر له، كان ليفيقد مدح نتنياهو أكثر من مرة من خلال تجنيد الثنائية. إن المديح لشخص شكل ووجه سياسة إسرائيل طوال سنوات أكثر من أي زعيم آخر يحتاج إلى تركيب نظارات تفصل كل ظاهرة عن الأخرى وكل حدث عن سابقه، ومقاله "الأشرار للطيران" (الذي أشرت في إحدى المرات أن عيبه الوحيد هو أنني لم أكتبه) كتبه ليفي في حرب تموز- آب 2014. ولكن من أجل أن يشتم إيهود أولمرت ويئير لبيد الذين ابتهجوا بشن الحرب، تجاهل من أن نتنياهو هو الذي أرسل أولئك الأشرار للضغط على أزرار الموت (وأيضاً في 2012، وفي 2021 وما بينهما).

طوال أكثر من 30 عاماً، وباستمرار مدهش، يوثق ليفي ظروف مقتل مئات عديدة من الفلسطينيين بأيدي جنود إسرائيليين بشكل عام استناداً إلى تحقيقات دقيقة لباحثين ميدانيين فلسطينيين من "بتسيلم". في حوالي نصف تلك الفترة، كان نتنياهو في الحكومة إما وزيراً أو رئيساً للوزراء. لهذا، عندما يمتدح ليفي نتنياهو فإن النظارات الفاصلة التي يلبسها تبدو قوية بشكل خاص.

طوال 25 عاماً من حياتها، قتلت إسرائيل عشرات الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين، معظمهم مدنيون. الصدمة والألم بسبب فقد حياة إنسان مفهومة بذاتها، ولكن عندما نمتدح نتنياهو على "ضبط النفس في القتل" فإننا بصورة ضمنية نصنف أنواع الأضرار الأخرى التي لحقت بالفلسطينيين كأقل خطورة. هل تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، الذي استمر داخل حدود 1948 في ظل كل الحكومات، بما فيها حكومة نتنياهو، "أقل خطراً" نظراً لأنه لم يعد مقترناً بقتل جماعي؟ هل إطلاق النار على جمهور من المتظاهرين في القطاع، والذي يترك المعاقين مصابين، وفصل غزة عن العالم والاعتقالات الإدارية الجماعية وعنف المستوطنين، ليست أقل خطورة أو أكثر من الموت. هم جزء من هذا النهج. حتى إذا لم يكن نتنياهو هو من اخترعها فهي تزدهر وتتسع تحت حكمه.

الثنائية، التحليل إلى عناصر منفردة وتصنيف كل أنواع العنف الإسرائيلي- البيروقراطي، العسكري، المؤسساتي،

الاستيطاني، تلغي فعلياً مجمل سيطرتنا وفظاعتها. ليفي انتقد بحق معسكر "كله إلا بيبي" بسبب تركيزه على شخص واحد. ولكنه فعل نفس الشيء عندما اختتم مقاله الأخير بأن دم الأطفال هو على أيدي نتنياهو- "هو وليس شخصاً آخر". لم لا يكون على أيدي آخرين، مثل الطيارين ورؤساء الأركان على سبيل المثال، أو وزراء الحكومة؟ نتنياهو ليس هو المقرر الوحيد. إسرائيل تمتاز باتخاذ قرارات جماعية، رجال القانون يشرعنون الصلاحية القانونية، سواء في الحرب أو في اغتصاب الأراضي وإقامة المستوطنات.

لا نستطيع أن نصف فظاعة النكبة المتواصلة التي ألحقناها ونلحقها بالفلسطينيين، ولكن في نقاشنا مع الجمهور الإسرائيلي الليبرالي العسكري، محظور علينا أن نساعده في تشويش صورة الواقع بواسطة تصنيف وعزل الأجزاء

* * *

هآرتس: لم ينخفض التصنيف، لكن الاقتصاد الإسرائيلي يتباطأ

بقلم سامي بيرتس

للمرة الأولى منذ بدء المظاهرات الاحتجاجية ضد الانقلاب النظامي الذي تقوده حكومة نتنياهو، والمظاهرة الرئيسية في شارع كابلن في تل أبيب التي تجري في كل منتهى سبت والتي ألغيت بسبب الوضع الأمني، أعلن منظمو الاحتجاج أن قرارهم ينبع من التصعيد ومن الخوف على سلامة المتظاهرين، وأنه من المتوقع

استئناف الاحتجاج في الأسبوع القادم طبقاً للتطورات الأمنية. مع ذلك، فإن جزءاً من النشطاء المشاركين في الاحتجاج ينوون القيام بمظاهرات صغيرة ومسيرات حول شارع كابلن، ومن المتوقع القيام باحتجاجات في بؤر مختلفة في شمال البلاد.

وقف المظاهرات قد يضعف الزخم الذي جعل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يعلق سن قوانين الانقلاب النظامي أو أن يفسر وبصورة غير صحيحة كخمود للاحتجاج. المحادثات التي تجري في مقر رئيس الدولة بين ممثل الائتلاف والمعارضة، يتواصل عقدها، والخوف أن تستهدف تنويم معارضي الانقلاب، وتمكين الحكومة من الوصول، فوراً بعد المصادقة على مصادقة الدولة في نهاية أيار، مع المزيد من القوى للدفع قدماً بقوانين الانقلاب.

استطلاعان اقتصاديان نشرهما هذا الأسبوع صندوق النقد الدولي وشركة التصنيف S&P لا يتركان مجالاً للشك في هذا الشأن: إذا تم تمرير الانقلاب النظامي دون موافقة واسعة، فسيتعاظم الاستقطاب. في غضون ذلك، فإن هذا الانقلاب سيضر بالاقتصاد .S&P تركت التصنيف الائتماني لإسرائيل بدون تغيير، ولم تخفض تنبؤ التصنيف استناداً إلى تقدير أنه سيتم التوصل إلى تسوية، ولكنها خفضت توقع النمو لإسرائيل إلى 1.5 في المئة فقط هذا العام، الأمر الذي يعكس نمواً سلبياً للفرد (الزيادة الطبيعية هي 2 في المئة).

في الاستطلاع الذي نشرته في الليلة ما بين الجمعة والسبت، كتبت شركة التصنيف: "احتجاجات شعبية واسعة ضد الإصلاح القضائي الذي طرحه الائتلاف، استمرت في إسرائيل رغم تجميد التغييرات إلى حين استكمال المفاوضات بين الحكومة والمعارضة. السيناريو الأساسي لنا يفترض أنه سيتم التوصل إلى اتفاق ما يمكّن من تخفيف التوتر السياسي المتزايد. نشهد أن عدم اليقين السياسي الحالي باندماجه مع الأداءات الاقتصادية الضعيفة من قبل الشركات التجارية الرئيسية لإسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة، ستؤدي إلى إبطاء النمو في اقتصاد إسرائيل إلى 1.5 في المئة في 2023 من الـ 6.5 في المئة في سنة 2022.

المخاطر المحلية ستحسم

قرار S&P بإعادة المصادقة على التصنيف والتنبؤ وعدم تغييرها ينبع من خصائص قوية مثل اقتصاد متنوع، وميزان مدفوعات قوي ومستوى دين عام معتدل. وهذه قد تخفض التصنيف في حالة أن مخاطر سياسية محلية تصاعدت بحدة وأثرت بصورة سيئة على المؤشرات الاقتصادية، والمالية، وميزان المدفوعات. بالمقابل، إذا قلت المخاطر بدرجة كبيرة فربما ترفع التصنيف.

بالنسبة للإصلاح القضائي، تتوقع شركة التصنيف أن عدم اليقين السياسي الداخلي سيظل متزايداً خلال الشهور القليلة القريبة القادمة إذا ما استمرت الاحتجاجات الشعبية ضد التغييرات القضائية محل الخلاف. في الأسابيع الأخيرة، مارس رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ضغوطاً عل شركات التصنيف الائتماني بألا تخفض التصنيف بذريعة أنهم يسعون للتوصل إلى تسوية.

رسم اقتصاديو الشركة عدداً من السيناريوهات المحتملة، وأشاروا إلى أن احتمالية سيناريو تمرير الإصلاح بصيغته الأصلية آخذ في التضاؤل. في محادثات مع نتنياهو وديرمر، ربما تولد لديهم انطباع بأن الإصلاح بأي حال من الأحوال لن يمر بدون الموافقة، ولهذا أبقوا التصنيف على حاله. وأشاروا إلى أن تعليقاً تاماً للإصلاح لن تقبله الأحزاب الأكثر يمينية في الائتلاف وربما يؤدي إلى حل الحكومة.

الخوف على اقتصاد إسرائيل عقب الانقلاب النظامي برز أيضاً في الاستطلاع الذي نشره صندوق النقد الدولي عن اقتصاد إسرائيل في الأسبوع الماضي. قال الصندوق بأنه إذا واصل الانقلاب النظامي الذي تدفع به الحكومة قدماً إذكاء النفوس في إسرائيل، فقد يمس بالنمو على المدى الطويل. "الانقلاب النظامي" يقول اقتصاديو الصندوق، خلق عدم يقين بكل ما يتعلق بالمسار الذي يسير فيه اقتصاد إسرائيل. ولكي يتم تقليل انعدام اليقين، فمطلوب "حل قابل للحياة من ناحية سياسية، ثم توصيله بوضوح، ويفهم بصورة جيدة في إسرائيل وخارجها."

الضرر بدأ يحدث

الاستطلاعات الاقتصادية تعطي إشارات للائتلاف بأن كل إصلاح لا يحظى بدعم واسع من المعارضة ومن حركة الاحتجاج وتسبب بضرر للاقتصاد، هو ضرر بدأ يحدث. وهذا سيقلل مساحة المناورة أمام نتنياهو ما بين شركائه في الائتلاف ووزير العدل ياريف ليفين الذين يريدون تحكماً بتعيين قضاة ومستشارين قانونيين، وبين المعارضة والاحتجاج الذين لن يسمحوا بذلك بأي حال من الأحوال. إن مد القرار على طول شهور طويلة سوف يجبي أثماناً باهظة.

اقتصاديو S&P يكتبون: "على الرغم من أننا نتوقع من أن تتبدد التوترات، وأن يمس عدم اليقين بالنمو على المدى القريب، ورغم الصعوبة في تقدير كمية التأثير بدقة، فلربما يؤدي هذا التأثير إلى تأجيل استثمارات محلية وأجنبية على حد سواء، في حالة أن شركات محلية ومستثمرين من الخارج سيؤجلون قرارات الاستثمار."

المشاركون في المحادثات في مقر رئيس الدولة، يمنحون احتمالية منخفضة للتوصل لتفاهمات في التوقيت الحالي، ولهذا ليس واضحاً من أين تستقي S&P تقديرها بتبدد التوترات. هل هذا وعدٌ أعطاه لها نتنياهو؟ هل هذه رسالة ما بخصوص استعداده لمواجهة شركائه في الائتلاف أم أنه فهم شركائه بعدم وجود تسوية تبقي للائتلاف سيطرة أو تحكماً مطلقاً بتعيين قضاة؟ يصعب معرفة ما وعد به وما الإشارات التي أعطاها نتنياهو، ولكن من الواضح جداً ما هي الرسالة الموجهة لحركة الاحتجاج والمعارضة. والنتيجة النهائية مرتبطة بدرجة كبيرة باستعدادهم لمواصلة النضال.

* * *

القناة الـ 12: حلم السياسيين.. الكذب الذي يسوقونه لكم عن عودة الاغتيالات

بقلم يوفال ديسكن

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع \مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

هذا بلا شك حلم السياسيين، هو قطرات من بحر قدرات رجالنا النوعية الاستخبارية والتشغيلية لدى "الشاباك" والجيش الإسرائيلي في الوقت الحقيقي، قدرة تنفيذية عليا، استخراج المعلومات من أجهزة استشعار متعددة، تعاضد استخباراتي - تشغيلي على المستويات الأعلى، وأخيرًا القدرة على الإصابة المركزة والفتاكة بمن يخطط لتنفيذ الهجمات على المدى الزمني المباشر.

هذا بلا شك يثير خيال الجماهير، ويرمم صورة الشخصيات الشعبية، ويُمكن تسويق ذلك على أنه إنجاز شخصي، يُمكن التفاخر بذلك في المؤتمرات الصحفية؛ بل إنه يساعد مؤقتًا على رفع نسبة المقاعد في الاستطلاعات، لكن مؤقتًا فقط.

الاغتيالات مجرد أداة، وليست الهدف

الاغتيالات لم تكن يومًا هي الحل، إنها حبة الأكامول التي نواجه بها الالتهاب الرئوي الخطير، لكنها بالتأكيد ليست المضاد الحيوي. لقد كانت - وستظل - مجرد أداة لمعالجة التهديدات المباشرة، في ظل عدم وجود خيارات أخرى.

تعالوا إذًا أكشف أمامكم "لك يا سيد الأمن" نتنياهو و"سيد الفشل الذريع" بن غفير، الاغتيالات لم تجلب لنا الانتصار في محاربة "الإرهاب"، ولن تخلصنا من المعاناة المريرة والمتواصلة بما لا يحصى من المرات التي يعانيها سكان الجنوب وغلاف غزة، ولا معاناة سكان القطاع غير المتورطين الفظيعة أيضًا. والاغتيالات أداة

تضخمونها أنتم أيها السياسيون وتعطونها أكبر من حجمها، لكنها على الإطلاق ليسن هدفًا، فالهدف هو تغيير الواقع: أن نعيش عيشًا مشتركًا من الاحترام، وقف موجات "الإرهاب"، وقف جولات إطلاق الصواريخ، جعل حياة الطرفين طبيعية لسنوات طويلة.

بدأنا وأدخلنا الاغتيالات على أنها عقيدة قتالية، وعلى أنها قدرة استخباراتية - تنفيذية لترسانة أدوات محاربة "الإرهاب" في بداية الانتفاضة الثانية، نهاية سنة 2000. قلنا إن هذا حل تكتيكي مصغر، يوفر استجابة جزئية لعدم القدرة على إحباط التهديدات "الإرهابية" المباشرة، عندما سرى علينا المنع التام من قِبل المستوى السياسي لدخول المناطق (أ) الفلسطينية، ونحن مضطرون للبحث عن سبل لإحباط الهجمات "الإرهابية" عن بعد. الوضع في قطاع غزة لا يختلف.

فسرنا على الدوام الاغتيالات على أنها ليست الحل السحري لمشاكل "الإرهاب"، لأنه ولكي نحلها بطريقة فعالة علينا أن نسيطر فعليًا وماديًا على الأرض. وأكثر من ذلك، إذا كنا حقا نريد حل مشكلة "الإرهاب"؛ علينا معالجة المشاكل الجذرية التي تولد "الإرهاب"، والاهم من بينها هي مشكلة عدم وجود الأمل والشعور بعدم وجود مخرج من الواقع الخانق من كل الاتجاهات. الحقيقة يجب أن تقال بكل جرأة.

ما الذي يُمكن فعله مع قطاع غزة؟

ما الذي نفعله رغم هذا كله مع قطاع غزة إذا كنا لا نريد استمرار الوضع الحالي للجولات التي لا تتوقف، والتي لا تؤدي بنا إلى أيّ مكان؟ هناك خياران، وكلاهما للأسف الشديد يستوجبان الكثير من الشجاعة غير الموجودة، حتى لو بحثنا عنها بعدسة مكبرة في مقرد الحكومة هناك:

الخيار الأول: التوصل إلى ترتيب (الترتيب لا يعتبر اتفاق سلام، لكنه نوع من وقف طويل لإطلاق النار) مع حماس. بناء الاقتصاد من الناحية الاقتصادية، بدعم عربي ودولي على المدى البعيد، مع الكثير من الاستثمارات، بحيث يكون لهم ما يخسرونه.

الخيار الثاني: إخضاع حماس في قطاع غزة (يُمكن أيضًا القيام بعملية عسكرية معقدة، لكن من دون احتلال كامل للقطاع) ونقله فيما بعد للسلطة الفلسطينية عندما تكون أقل فسادًا وخرابًا، وهذا كله بدعم عربي. هذا كان أساس الفكرة التي حركت "الرصاص المصبوب" التي كان هناك من منعها في 1999 لقصر نظرهم الاستراتيجي.

في كلا الخيارَيْن هناك مشاكل صعبة في الوقت الراهن، التهرب من حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في حقبة نتنياهو جعل من السلطة الفلسطينية أداة فارغة، وهيئة فاسدة ومبغوضة، عزز قوة حماس في القطاع وخلق بغباء حلم سموتريتش الغبي: دولة ثنائية القومية عنصرية للإسرائيليين والفلسطينيين، في الضفة الغربية والخط الأخضر. وما يزال يُمكن تنفيذها.

مفاد القول: إن غياب الأمل هو مولد "الإرهاب" رقم واحد. رأيت ذلك حقًا عن قرب خلال سنوات طويلة في الضفة الغربية، في قطاع غزة ولبنان. أناس يائسون لا يبصرون النور في نهاية النفق، يقاتلون، ينفذون الهجمات، بل وينتحرون، وكل جهة ذات مصلحة في المحيط مثل إيران ومجروراتها تزود هذا اليأس بوقود السلاح، الأموال، والعلم. وهكذا نحصل على "إرهاب يليه إرهاب آخر" ويتكرر المشهد - لا سمح الله - وكذلك جولات إطلاق الصواريخ المتكررة.

ما الذي يجب فعله لتغيير الاتجاه؟

لكي نوقف ذلك لا نحتاج إلى التقنيات الاستثنائية على وجه الخصوص ولا القدرة التشغيلية الاستثنائية، المطلوب أمرٌ أكثر استثنائية وندرة: المطلوب قيادة تفهم أن السلام يُصنع مع الأعداء، تمتلك رؤية ولديها أيضًا الشجاعة على اتخاذ القرارات التاريخية.

الرؤية، والشجاعة والقدرة على اتخاذ القرارات التاريخية، التي امتلكها بن غوريون الذي أقام دولة إسرائيل وهو يعلم أن الجيوش العربية توشك أن تهاجم في اليوم التالي الكيان الصهيوني الصغير، وبيغن الذي صنع السلام مع مصر فورًا بعد الانقلاب في 1977، ورابين الذي حاول صنع السلام مع الفلسطينيين في أواخر الانتفاضة الأولى وصنع السلام مع الأردن، وشارون الذي نفذ "السور الواقي" في الانتفاضة الثانية والانفصال عن قطاع غزة في 2005، وأولمرت أيضًا الذي هاجم المفاعل السوري في دير الزور، بل وحاول أن يتوصل إلى حل مع الفلسطينيين من خلال الانتصار على "الإرهاب" مع انتهاء الانتفاضة الثانية. لم تكن كل هذه الخطوات ناجحة لأسباب موضوعية و/ أو ذاتية، لكنها شهدت على قادة مبادرين، رواد، شجعان. إنهم قادة عرفوا كيف يخلقون الأمل في مواجهة كل الاحتمالات. الرؤية والزعامة، والشجاعة هي المكونات التي أقامت الدولة، وهي فقط التي تؤمنها لسنوات قادمة طويلة.

ما الذي يُمكن توقعه؟

قالوا لكم اليوم مع نهاية العملية إنهم غيروا المعادلة أمام القطاع، وأننا اغتلنا قيادة الجهاد الإسلامي والكثير من حكايات البطولة. أي صاحب خبرة، وطبعًا كل مواطن أو مواطنة من غلاف غزة، سمع هذه الغطرسة ما لا يحصى من المرات ويعلم أن شيئًا لم يتغير. ذلك ان المعادلة يُمكن تغييرها فقط إذا كان لدينا هنا زعيم يبتكر خوارزمية جديدة، خوارزمية تخلق أملًا وتقود إلى واقع جديد.

وعليه، أقترح على الجميع عندنا الاستعداد لجولة "الإرهاب" التالية و/ أو الجولة الصاروخية القادمة، لأنها آتية ولا بد. وسواء أتت في يوم النكبة أو مسيرة الأعلام القريبة أو بعدها بوقت قصير. وحينها أيضًا سيأتي مؤتمر صحفي آخر يقف فيه رئيس الحكومة ويشرح لنا إرثًا آخر شديد الأهمية عن إجراءات الاغتيالات الناجحة، وقدرتنا على المساس بأعدائنا في أيّ مكان والكثير من الشعارات البالية، الكاذبة والمُملة. ولتتذكروا أيضًا حينها ان شيئًا لم يتغير، وأننا بحاجة إلى الاستعداد بأسرع ما يكون مرة أخرى للجولة القادمة.

* * *

هآرتس: هل العملية في غزة هي قدر محتوم؟ هل حقًا تريدون العيش هكذا؟

بقلم جدعون ليفي

هل هكذا تريدون مواصلة العيش؟ على السيف، من حرب إلى حرب، الواحدة أقل جدوى من سابقتها، كلها حروب اختيارية. خياراً اسرائيلياً، دون مستقبل ودون فائدة؟ عملية رقم 17 في غزة خلال 19 عام. تقريباً كل سنة- حرب أو عملية. أحياناً مثلما في 2004 عمليتان. الأخيرة حتى الآن توشك على الانتهاء عشية يومها السادس، حرب الأيام الستة.

ربما كانت هي الأكثر اعتياديةً وابتذالاً من بينها جميعاً. مجرد حرب والتي قليلون اهتموا بها، تل أبيب ذهبت في ذروتها لسماع أفيف جيفن في بارك وقبيل نهايتها شاهدت الأورفيزيون. لقد اندلعت هذه الحرب بسبب القتل المتعمد لسجين. أيضاً الذرائع الرسمية لها تحول إلى أمور تافهة. ما جاء لاحقاً تكرر بالضبط بصورة تجمد الدم في العروق- البداية، المنتصف، والنهاية، كما في سابقتها وسابقة سابقتها. فقط كميات الدم والدمار تغيرت، دائماً أغلبيتها المطلقة هي فلسطينية.

الابتذال المخيف للحرب الأخيرة هو الذي يحولها إلى خطيرة جداً. الاسرائيليون اعتادوا أن الأمر هكذا، وليس هنالك ما يمكن فعله، مطر في الشتاء وحرب في الصيف. حرب كل عام، دون سبب، دون فائدة، ودون نتائج، ودون منتصرين، ودون مهزومين، مجرد سفك دوري للدماء، مثلما الصيانة بعد الـ 10 آلاف كيلو في السيارة.

إذا تريدون حقاً مواصلة العيش؟ هذا السؤال مصيري أكثر من أي سؤال آخر، بما في ذلك الانقلاب القضائي، وهو حتى لا يطرح للنقاش.

لمواصلة العيش هكذا معناه قبول الوضع كقدر محتوم من السماء، أو كحكم من سياسيين ساخرين وجنرالات متحمسون للذهاب للمعركة، بالتشجيع الحماسي لمحللين ومراسلين يشعلون الحروب، ومن فرقة المشجعين لكل حرب في اسرائيل. ليس هنالك معارضة للحرب في اسرائيل، بالتأكيد ليس في بدايتها، ولهذا أيضاً لا يعرض لها بديل. هل حقاً أنتم تريدون العيش هكذا؟ الإجابة دائمة هي: أي خيار يوجد أمامنا. يوجد خيار، خيار لم يتم تجربته في يوم الأيام، ولكن ليس بالإمكان حتى اقتراحه، نطاق الفرص المعروض أمام الاسرائيليين يتراوح بين الذبح والقتل، ما بين القصف من الجو وعملية برية. نحن في حرب. ليس هنالك شيء آخر.

لمواصلة العيش هكذا معناه قتل أعداد من البشر تثير الاشمئزاز بما في ذلك أطفال ونساء من أجل إرضاء سادة الحرب، وكل مرة أيضاً أن نقتل وبعد ذلك بالطبع أن نأخذ دور الضحية؛ العيش في رعب في الجنوب، من حين لآخر أيضاً في الوسط، وتجاهل بانغلاق مخيف للرعب الفظيع الموجود في غزة، وأن تُستعبد لوسائل الاعلام التي في أغلبها لا تنشر عن المعاناة هناك، وعندما تنشر يكون من المفضل ان لا تفعل ذلك .

ثانيةً لم يكن هنالك سبيل لفهم درجة فظاعة الحرب الصغيرة هذه بدون "الجزيرة". في الوقت الذي انشغلوا فيه في وسائل الاعلام الاسرائيلية بالنشر عن حفلات الزواج التي أجلت والحفلات التي ألغيت فإن الجزيرة أظهرت الأهوال الغزية. العالم لم يهتم هذه المرة، هو منهك، لينزفوا. إدانة، تثاؤب، والتبول والذهاب للنوم.

عندما يبدأ الاسرائيليون بسؤال أنفسهم، هل حقاً يريدون مواصلة العيش هكذا، ستطرح الخيارات، ليس هنالك حلول سحرية وليس هنالك ضمانات للنجاح، يوجد فقط أمر واحد مضمون: هي لم تجرب في يوم من الأيام. لم نفكر في يوم من الأيام بضبط للنفس، هذا للضعفاء. لم نسأل في يوم من الأيام، ماذا سينتج عن كل هذه التصفيات والإحباطات. لم نفحص في يوم من الأيام هل هذه الحروب ساهمت في الأمن أم أضعفته. الآن أيضاً الجهاد تصل إلى تل أبيب وفي ظروف الحصار. في يوم من الأيام سيتعلمون تقدير تصميم وشجاعة أولئك الذين تمكنوا من إنشاء مثل هذه المقاومة داخل قفص، حتى لو واصلنا صراخنا، منظمات قتل.

هل نريد أن نواصل العيش هكذا؟ أجل. بدون شك. إذا كنا نريد العيش بطريقة مختلفة لكنا منذ فترة طويلة قد غيرنا الاتجاه، ورفعنا الحصار عن غزة وتحدثنا مع قادتها عن مستقبلها. إذا لم نجرب، فإن هذه إشارة على أننا نريد مواصلة العيش هكذا.

* * *

"سموتريتش": "سيتعين علينا تفكيك قطاع غزة ونزع سلاحه"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

بانتهاء العملية العسكرية التي شنها "جيش العدو الإسرائيلي" على قطاع غزة، تحدث وزير مالية العدو "بتسلئيل سموتريتش" من حزب "الصهيونية الدينية" عن نتائج العملية، وكيف يمكن حل مشكلة غزة.

في مقابلة مع "كالمان ليبسكيند" و"موآب فاردي" على إذاعة "ريشت"، قال "سموتريتش": "لقد كانت عملية جيدة للغاية، لقد بعثت برسالة واضحة إلى حماس والإيرانيين حول قدراتنا وردعنا في مواجهة محاولات رفع رؤوسهم، أعتقد أن هناك تغييرا في الاتجاه، هذه رسالة إلى كل من يتحدانا في المنطقة، لم نحل كل المشاكل بعد طردنا من غوش قطيف وفي أوسلو، خلقنا الكثير من المواقف الإشكالية." وأضاف "سموتريتش": "ستثبت الأيام ما إذا كان هذا الهدوء سيستمر طويلاً، هذه مشكلة مزمنة ليس لها حل بسيط، هربنا من الإرهاب كل هذه السنوات ووجدنا أن الإرهاب يلاحقنا، أعتقد أن الأضرار التي لحقت بالجهاد الإسلامي كانت أكبر من العملية السابقة." كما قال "سموتريتش": "يجب أن يكون هناك حل جذري في غزة، وفي رأيي أنه سيتعين علينا في نهاية المطاف تفكيك غزة ونزع سلاحها."

يشرح وزير مالية العدو "سموتريتش" سبب تركيز الهجوم في العملية الحالية على الجهاد الإسلامي، رغم أن **حماس** هي صاحبة السيادة في القطاع، وقال: "الموقف الإسرائيلي كان ولا يزال أن حماس هي صاحبة السيادة في غزة وتتحمل المسؤولية، وهنا كان قراراً بسيطاً أنه بعد تقييم جميع الاعتبارات تقرر تركيز النار على الجهاد الإسلامي فقط، ولكن بشكل عام يبقى القول بأن حماس هي المسؤولة عن كل ما يحدث في غزة، لقد تعرضت حماس لأضرار جسيمة في بنيتها التحتية في الأسابيع الأخيرة، التحدي الأكبر لدينا سيكون باستغلال الهدوء لدى الطرف الآخر لتعزيز قوته، وهذا ما رأيناه مع حزب الله في الشمال، وآمل ألا نراه مع حماس والجهاد في الجنوب."

* * *

إسرائيل اليوم: من "رمح أسود" إلى "درع ورمح": إسرائيل لا تملك حلاً لتحدّي غزة

بقلم ايال زيسر

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في شباط 1955 قبل 68 سنة، خرج الجيش الإسرائيلي إلى حملة "رمح أسود" في غزة، عملية الرد الكبرى، التي نفذها منذ "حرب الاستقلال". جاءت العملية رداً على عمليات "الإرهاب" التي نفذها الفدائيون، أولئك المتسللون من القطاع إلى أراضي إسرائيل، والذين عملوا بتشجيع ورعاية المصريين الذين حكموا في حينه قطاع غزة.

تكللت العملية بالنجاح. هوجمت الأهداف وأُصيبت، وقُتل عشرات الجنود المصريين، وان كان بثمن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين. لكن الحملة لم تمنع استمرار أعمال التسلل إلى أراضي إسرائيل، بل أدت إلى التدهور والتصعيد على طول الحدود. في نهاية الأمر ثمة خط مباشر يربط بين حملة "رمح اسود" وبين حرب السويس في تشرين الأول 1956، التي خرجت إليها إسرائيل كي تضع حدا لتسللات المخربين إلى أراضيها. بعد الحرب فقط ساد هدوء مطلق في الحدود الجنوبية، استمر 11 سنة إلى أن نشبت حرب "الأيام الستة."

ثمة خط مباشر يربط أيضا بين حملة "رمح اسود" وحملة "درع ورمح" التي خرج إليها الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، ضد "الجهاد الإسلامي" في غزة، وهما حملتان ناجحتان تجسدان القدرة العملياتية والاستخبارية لإسرائيل، في حينه واليوم.

السؤال هو هل اليوم أيضا، مثلما في الخمسينيات، ستضطر إسرائيل في نهاية الأمر أن تخرج إلى معركة شاملة، بل ربما السيطرة على القطاع؟ في السنوات الأخيرة، يكاد الجيش الإسرائيلي يخرج في كل سنة إلى حملة في غزة ضد "الجهاد الإسلامي"، يصفي بعضا من قياداتها ويضرب أهدافا نوعية للمنظمة، وذلك فقط كي يكتشف ان من صفوا نهض لهم خلفاء ومواصلون في طريق "الجهاد الإسلامي". نهاية كل حملة، إذاً، هي نقطة البداية للعد التنازلي نحو الحملة التالية.

هكذا في حملة "بزوغ الفجر" في آب 2022، والتي صفي فيها قادة الكتائب الشمالية والجنوبية في "الجهاد" في القطاع؛ هكذا في حملة "حارس الأسوار" في أيار 2021، والتي قاتل فيها الجيش الإسرائيلي ضد "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وصفى بعضا من قياداتهما؛ هكذا في حملة "الحزام الأسود" في تشرين الثاني 2019، والتي صفي فيها قائد الذراع العسكري لـ"الجهاد الإسلامي" في شمال القطاع، والقائمة طويلة – "حديقة مغلقة" في العام 2019، "الجرف الصامد" في العام 2014، "عمود السحاب" و"صدى متكرر" في العام 2012، وغيرها.

رغم القائمة التي لا تنتهي، هناك معنى ومنطق في هذه الحملات، إذ إنها تعزز الردع الإسرائيلي حيال منظمات "الإرهاب"، وتمنع عمليات لو لم تفعل ذلك، كانت ستخرج إلى حيز التنفيذ. لكنها لا تعالج معالجة جذرية مشكلة "الإرهاب" من غزة.

في الخمسينيات لم تكن بلدات غلاف غزة بلدات "محيط" بل بلدات "جبهة"، وفي العمليات "الإرهابية" ضدها

رأت الحكومة والجمهور الغفير نوعا من التهديد الاستراتيجي الذي ما كان يمكن المرور عليه مرور الكرام. أما اليوم فالوضع مختلف، ويخيل أننا اعتدنا، بل سلمنا بعدم الهدوء العضال على طول الحدود في الجنوب.

رد "الجهاد" على العملية – وللدقة، حقيقة انه لم يسارع إلى أن يرد "رد فعل شرطي"، يدل على أنه تعلم شيئا ما من "حزب الله". التنظيم الشيعي هو الآخر لا يسارع إلى الرد، بل يوضح بأنه سيرد في الزمان والمكان اللذين يراهما مناسبين، يخطط بعناية خطواته، وفي هذه الأثناء تدخل إسرائيل في حالة من الشلل، التوتر، والقلق. وفي النهاية يأتي الرد ويغلق الحساب.

ولعله في واقع الأمر لبننة الوضع في الجنوب هو ما تحتاجه إسرائيل، وضع يكون فيه العدو مردوعاً، ويحرص على الحفاظ على الهدوء على طول الحدود، حتى وان لم يكن هذا هدوءاً تاما مئة في المئة. لكن إسرائيل تمنح، اليوم، حصانة لـ"حماس"، ولا تطالبها بلجم "الجهاد" ومنعها من العمليات. في مثل هذا الوضع ليس لـ"حماس" أي سبب يدعوها لتصطدم بـ"الجهاد"، وهي تسمح لخصمها، العدو الإسرائيلي والخصم السياسي الداخلي، "الجهاد الإسلامي"، ان يتصارعا الواحد ضد الآخر.

بعد عقدين من الحملات في غزة، ينبغي الاعتراف ان إسرائيل لا يوجد لها بعد جواب على تحدي غزة. لعل هناك حاجة بالتفكير من خارج الصندوق، مثلما تصرف بن غوريون ودايان في حملة "رمح أسود" وفي حرب السويس قبل نحو 70 سنة.

* * *

"دروس محرجة للاحتلال".. انتقادات إسرائيلية لنتنياهو بسبب العدوان على غزة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع انتهاء عدوان الاحتلال على قطاع غزة، تعالت انتقادات الإسرائيليين لنتنياهو، بسبب جدوى الهجوم الأخير على غزة، فيما قدم خبير ومسؤول سابق، جملة من الدروس مما جرى تحضيرا لمواجهة أخرى تبدو وشيكة مع اقتراب مسيرة الأعلام في القدس المحتلة. وقالت "هآرتس" في افتتاحيتها الأحد بعنوان "زائدة وعديمة الجدوى"، إن "الحقيقة المرة؛ أن العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة، مثل معارك كثيرة قبلها، كانت عديمة الجدوى والمنفعة والحكمة السياسية، ولم تكن حاجة منذ البداية للخروج إلى هذه الحملة العسكرية."

ونوهت إلى أن حملة "درع ورمح" التي بدأت فجر الثلاثاء الماضي، مثل سابقاتها، حددت أهدافا، لتبرير جولة قتال أخرى، وهذه سرعان ما استنفدت، منذ اليوم الأول، وعلى أي حال يدور الحديث عن إنجازات قصيرة

المدى."وعمليا، فإن "استمرار القتال خدم في الأساس أهدافا سياسية؛ فقد حافظت الحملة على الائتلاف موحدا كونها سمحت للحكومة بأن تسير على الخط مع الرمز المتطرف، الخطير ومحب الحروب، الوزير إيتمار بن غفير، الذي هدد بالانسحاب منها كونها ليست على ما يكفي من تطرف." بالإضافة إلى ذلك، فقد سمحت الحملة العسكرية في غزة لرئيس الوزراء بقمع الاحتجاج ضده، لرأب الصدوع في الجمهور بنسق الطوارئ، واستبدال مظاهر الرفض بمتعة التجند والطي في النسيان عن الوعي الجماهيري محاولة الانقلاب على النظام، التي قادتها حكومته عديمة اللجام حتى وقت أخير مضى." وأعربت الصحيفة عن أملها "في أنه في الأيام القريبة القادمة، وبخاصة مع حلول "يوم القدس"، أن تتصرف الحكومة بعقلانية وتبذل الجهود الصادقة لتهدئة الوضع وتمنع جولة زائدة أخرى كهذه"، في إشارة لإمكانية قيام المقاومة بمحاولة منع "مسيرة الأعلام" التهويدية من التجول في القدس والتي من المتوقع أن يتم تنظيمها يوم الخميس 18 أيار/ مايو الجاري.

* * *

الائتلاف يدفع مشروع قانون لإلغاء التمويل لمدارس القدس المحتلة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

المبادرون لمشروع القانون يزعمون أن منهاج وزارة التربية والتعليم الفلسطينية يتضمن "تحريضا على الإرهاب"، بالرغم من أن كتب التدريس تخضع لرقابة وإشراف بلدية القدس، التي تطبعها وتوزعها على المدارس باستمرار

قدم أعضاء كنيست من الائتلاف مشروع قانون يهدف إلى إلغاء ميزانيات لمدارس في القدس المحتلة بادعاء أنها تدرس المنهاج الفلسطيني. وكان من المقرر أن تناقش اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع مشروع القانون خلال اجتماعها، أمس، لكن تقرر تأجيل النقاش لأسبوعين، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الإثنين.

وفي حال المصادقة على مشروع القانون، سيُلغى التمويل لمعظم المؤسسات التعليمية في القدس الشرقية المحتلة. ويدعي مشروع القانون أن منهاج وزارة التربية والتعليم الفلسطينية يتضمن "تحريضا على الإرهاب"، بالرغم من أن كتب التدريس تخضع لرقابة وإشراف بلدية القدس، التي تطبعها وتوزعها على المدارس باستمرار.

ويدعي المبادرون إلى مشروع القانون، وبينهم رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، سيمحا روتمان، من حزب الصهيونية الدينية اليميني العنصري، أن "الفتى (محمود عليوات) الذي نفذ عملية إطلاق النار في

مدينة داود (حي سلوان) تعلم في مدرسة يدرسون فيها المنهاج الدراسي الفلسطيني"، وأن مدرسته كانت تخضع لإشراف "لكن تم تخبئة كتب التدريس التي احتوت على تحريض عن المفتشين."

ويتعلم قرابة 85% من الطلاب الفلسطينيين في القدس المنهاج الفلسطيني ويتقدمون لامتحانات التوجيهي. ويتعلم نصفهم تقريبا في مدارس رسمية تابعة لبلدية القدس وتمولها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، بينما يتعلم النصف الآخر من الطلاب في مدارس خاصة أو مدارس معترف بها لكنها غير رسمية، وتديرها جمعيات تتلقى تمويلا جزئيا.

وانتقدت جمعية "عير عاميم" الحقوقية مشروع القانون، وأكدت أن "المنهاج الفلسطيني هو منهاج دراسي محترم وامتحاناتها مقبولة في أفضل المؤسسات الأكاديمية في أنحاء العالم. ويجب إيقاف اليمين المتطرف الذي يسعى إلى إثارة غليان في القدس ومناكفة سكانها والتحريض على العنف. وينبغي منعه من دفع مشروع القانون ومحاولته لصرف النظر عن خطواته الهدامة داخل إسرائيل."

وأشارت الصحيفة إلى أن مدير "معهد القدس لبحث السياسات"، د. دافيد كورين، الذي أدار في الماضي خطة خمسية حكومية في مجال التعليم في القدس المحتلة، يسعى مع جهات أخرى إلى صياغة منهاج دراسي جديد يتم ملاءمته لطلاب القدس الشرقية، وخاصة في مادتي المدنيات والتاريخ، التي يوجد تناقض فيها مع واقع حياة الطلاب. ونقلت الصحيفة عن كورين قوله إن معلمين يسألون وبحق كيف يمكن تعليم كتاب البجروت 'أن نكون مواطنين في إسرائيل'، لطلاب ليسوا مواطنين". وادعى أنه يوجد "تحريض" في نصوص وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وأضاف أنه "إذا ركزت كل اهتمامك على الرقابة، فستحقق إنجازات محدودة. والحل الحقيق هو السماح لعدد أكبر من الطلاب بتعلم المنهاج الإسرائيلي، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي إجراء حوار مع القادة الميدانية في شرقي القدس، والقادة الأبرز هم مديرو المدارس."

وقال عضو الكنيست من الصهيونية الدينية، أوهاد طال، الذي بادر لمشروع القانون، إن "كتب التدريس تمجد مخربين وتشجع على الإرهاب. ونحن نشجع بلدية القدس ووزير التربية والتعليم على الاستمرار في إتاحة المنهاج الدراسي الإسرائيلي للسكان العرب في القدس". وذكرت الصحيفة أن عضو الكنيست طال قدم تعقيبه من خلال بيان مشترك له ولرئيس جمعية "إذا نسيتك" اليمينية المتطرفة، التي تعرّف نفسها أن تنشط "من أجل زيادة أهمية القدس كعاصمة دولة إسرائيل وكعاصمة الشعب اليهودي على مر الأجيال."

* * *

اتفاق مع سموتريتش يمنع سن قانون يضرب"كاكال"

ترجمة: محمود مجادلة موقع عرب 48

توصل الصندوق القومي اليهودي ("كيرن كييمت ليسرائيل" - "كاكال") إلى تسوية مع وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، تقضي بتحويل "كاكال" مبلغ يقدر بستة مليارات شيكل على مدار خمس سنوات لخزينة الدولة، مقابل امتناع سموتريتش عن الدفع بتشريع قانوني من شأنه فرض ضرائب على المنظمة الصهيونية. وأفادت هيئة البث العام الإسرائيلية ("كان 11")، الأحد، بأن مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي وافق بالإجماع على هذه التسوية التي تسمح لـ"الدولة" باستخدام هذه الأموال لتمويل مشاريع مختلفة، مقابل إلغاء سموتريتش الإجراءات التي كان يعتزم اتخاذها ضد "كاكال."

وبحسب "كان 11"، فإن الاتفاق مع "كاكال" يأتي في ظل تحذير كبار المسؤولين في وزارة المالية من تجاوز الحكومة لإطار الميزانية المقررة. وكان المسؤولون في وزارة المالية يسعون إلى فرض ضريبة تصل إلى 30% على إجمالي إرادات "كاكال" خلال السنوات الماضية لدعم موازنة الدولة.ووفقا لتقديرات وزارة المالية الإسرائيلية، فإن إيرادات "كاكال" بلغت حوالي 20 مليار شيكل منذ عام 2015، وكان سموتريتش والمسؤولون في وزارته، يسعون إلى الحصول على 7 مليارات شيكل على مدار 5 سنوات، كضريبة تدفعها "كاكال" على إجمالي إيراداتها.

يذكر أن قانون الـ"كيرين كييمت" يُعطى الصندوق القومي اليهودي صلاحيات سلطة عامة، ويعطيها امتيازات ماليّة، بما في ذلك تخفيضات في الضرائب لشراء الأراضي. علما بأن الأراضي التي يملكها الصندوق معرفة كأراضي ملك عام أو "أراضي دولة"

* * *

استطلاعات

i24NEWS: الانتخابات الإسر ائيلية: الليكود يتعافى في استطلاع جديد وحزب غانتس لا زال متصدرا النتائج

يأتي الاستطلاع بعد العملية العسكرية الاسر ائيلية في قطاع غزة وارتفع الليكود بالاستطلاع الى 25 مقعدا

حافظ بيني غانتس وحزبه "المعسكر الوطني" على تصدره الاستطلاعات الأخيرة بعد العملية العسكرية "السهم والدرع"، وحتى أنه ارتفع الى 30 مقعدا، لكن حزب الليكود بدأ يتعافى ويرتفع الى 25 مقعدا، ووفقا

للاستطلاع الذي أجرته القناة "13" يتضح أن الكتلة التي تشكل الائتلاف الحالي تحصل على 56 مقعدا مقابل 59 للائتلاف السابق.

ولا زال حزب "يش عتيد" الحزب الثالث في إسرائيل مع 18 مقعدا، ويليه حزب شاس المتدين مع 10 مقاعد. الصهيونية الدينية يحصل على 8 مقاعد بينما "عوتسماة يهوديت" يحصل على 5 مقاعد، في حين يحصل حزب "يهدوت هتوراة" يحصل على 8 مقاعد، بينما "يسرائيل بيتنو" برئاسة افيغدور ليبرمان يحصل على 5 مقاعد .

بينما تحصل القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس على 6 مقاعد، وقائمة تحالف الجبهة-العربية للتغيير يحصلون على خمسة مقاعد، خوض الانتخابات بقائمة واحدة تجمع ميرتس وحزب العمل يمكن أن تنقذهما خلال الانتخابات بعد عدم تجاوزهما نسبة الحسم، كما أن حزب التجمع الديموقراطي لا يتجاوز نسبة الحسم أيضا .

* * *

القناة 12: العملية العسكرية ضد غزة لم تعزز"الردع الإسرائيلي"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أشار استطلاع للرأي حول عملية "درع وسهم" أجرته القناة 12 اليوم الأحد إلى عدم تغير "الردع الإسرائيلي" ضد غزة، وكانت محاور الاستطلاع كالتالي:

هل عززت العملية العسكرية ضد غزة الردع؟

44في المئة لم تغير الردع

42في المئة عززت الردع

5في المئة أضعفت الردع

ما رأيك في أداء رئيس الوزراء "نتنياهو" في العملية العسكرية بغزة؟

35في المئة جيد إلى حد ما

28في المئة جيد جدًا

15في المئة سيئ جدًا

14في المئة سيئ إلى حد ما

ما هي أسباب شن العملية ضد غزة؟

35في المئة إعادة الهدوء لغلاف غزة

36في المئة تراجع قوة حزب الليكود في الاستطلاعات

13في المئة ضغط الوزير بن غفير

كم من الوقت سنستغرق للوصول للمواجهة القادمة مع غزة؟

53في المئة بضعة أشهر

17في المئة عام أو أكثر

12في المئة أيام قليلة

* * *

القناة 12 و13: استطلاعان للرأي: تغير طفيف في حظوظ "نتنياهو" الانتخابية

تشير نتائج استطلاعين للرأي نشرتهما القناة 12 والـ 13 مساء الأحد بعد يوم واحد من انتهاء العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة والذي استمر خمسة أيام وخلف 33 شهيداً، 10 منهم من الأطفال والنساء و190 إصابة، إلى تحسن طفيف في حظوظ "نتنياهو" وفيما يلي نتائج الاستطلاعين:

الليكود:(استطلاع القناة12) 27 مقعداً، أما (استطلاع القناة ال13) ف25 مقعداً

يش عتيد: (استطلاع القناة12) 18مقعداً، أما (استطلاع القناة ال 13) ف18مقعداً

همحنية هممملختي: (استطلاع القناة12) 27 مقعداً، أما (استطلاع القناة ال13) ف30 مقعداً

الصهيونية الدينية سموتريتش+ بن غفير: (استطلاع القناة12) 10 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف13مقعداً

شاس: (استطلاع القناة12) 10 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف10مقاعد.

يهودات هتوراة: (استطلاع القناة12) 7 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف8 مقاعد.

إسرائيل بيتنا: (استطلاع القناة12) 6 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف5 مقاعد.

ميرتس: (استطلاع القناة12) 5 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) فلا يتجاوز نسبة الحسم.

راعام (استطلاع القناة12) 5 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف6 مقاعد.

أما القائمة المشتركة (الطيبي+عودة) (استطلاع القناة12) 5 مقاعد، أما (استطلاع القناة ال13) ف5 مقاعد.

العمل – لا يتجاوز نسبة الحسم في (استطلاع القناة12) وأيضاً في (استطلاع القناة ال13) فلا يتجاوز نسبة الحسم.

بلد – لن يتجاوز نسبة الحسم في (استطلاع القناة12) و(استطلاع القناة ال13)

وبهذا تحصل أحزاب المعارضة على 51 مقعداً بدون حزب الطيبي وعودة(5 مقاعد)، ويمكنهم تشكيل حكومة بينما يحصل نتنياهو على 54 مقعداً في استطلاع القناة ال12.

في حين أن أحزاب المعارضة تحصل على 59 مقعداً بدون حزب الطيبي وعودة (5 مقاعد)، ويمكنهم تشكيل حكومة بينما يحصل نتنياهو على 56 مقعداً في استطلاع القناة ال13.

* * *

تقارير

i24news: الملك تشارلز الثالث يخطط لرحلة تاريخية إلى إسرائيل والضفة الغربية

لم تزر والدة تشارلز الراحلة، الملكة إليزابيث الثانية، البلاد أبدًا، بسبب مخاوف من إثارة غضب العالم العربي.

ذكرت وسائل إعلام بريطانية، الأحد، أن الملك البريطاني تشارلز الثالث الذي توج مؤخراً قد يصبح أول ملك بريطاني يزور إسرائيل . ووفقًا لصحيفة ديلي ميل، نقلاً عن اللورد بولاك العضو بمجلس اللوردات، فإنه تجري الاستعدادات المبكرة لزيارة تشارلز لدولة إسرائيل التي احتفلت باستقلالها الخامس والسبعين هذا العام. ليس هناك شك في أن تشارلز سيكون الشخص الذي يكسر هذا النمط. ونقل عن اللورد بولاك قوله "لقد قام فريقه بالتحضير لتمهيد الطريق لهذه الزيارة." وأضاف أن الملك من المرجح أن يزور الضفة الغربية لتجنب الانتقادات الدولية. سافر تشارلز سابقًا إلى إسرائيل ثلاث مرات قبل توليه العرش. كما قام نجله الأمير وليام بزيارة رسمية إلى إسرائيل والضفة الغربية في عام 2018. ومع ذلك، لم تزر والدة تشارلز الراحلة، الملكة إليزابيث الثانية، البلاد أبدًا، بسبب مخاوف من إثارة غضب العالم العربي. وفقًا للورد بولاك، الذي كان مديرًا لأصدقاء إسرائيل المحافظين لأكثر من 25 عامًا، فإن الملكة تأسف لعدم السفر إلى إسرائيل.

وذكر التقرير أن رئيس الدولة يتسحاك هرتسوغ شارك شخصيا في ترتيب الزيارة لأنه صديق للملك. لم يتم تحديد الموعد الدقيق بعد، بسبب التصعيد الأخير في قطاع غزة حيث أطلق الجهاد الإسلامي أكثر من 1200 صاروخ على إسرائيل في غضون خمسة أيام فقط. ومع ذلك، قال مصدر دبلوماسي لصحيفة "ذا ميل" إن الملك "أوضح في السنوات الأخيرة أنه لا يخشى الذهاب إلى إسرائيل ولن يسمح بأن يشكل تسنمه الملكية عائقا بوجه تكرار مثل تلك الزيارات."

* * *

إصرار إسرائيلي على مسيرة الأعلام رغم التخوف من مواجهة عسكرية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع اختتام الاحتلال عدوانه العسكري ضد قطاع غزة، تتوجه الأنظار الإسرائيلية إلى الخميس المقبل، حيث يتحضر

المستوطنون لتنظيم مسيرة الأعلام الاستفزازية في القدس المحتلة، وسط مخاوف إسرائيلية من اندلاع مواجهة عسكرية جديدة مع الفلسطينيين.

ليران تماري مراسلة صحيفة يديعوت أحرونوت، ذكرت أنه "من المتوقع أن يشارك وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير في المسيرة، حيث تستعد شرطة الاحتلال للقيام بحراسة مشددة، وستنشر آلاف الجنود لتأمين المتظاهرين الذين سيمرون عبر نقاط الاحتكاك في المدينة، بما في ذلك باب العامود، وسط متابعة إسرائيلية لدعوات تحريض غير عادية على شبكات التواصل الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار إطلاق صواريخ

فلسطينية على المسيرة."وأضافت في تقريرها أن شرطة الاحتلال أقرّت مسيرة أخرى في ذات اليوم في المدينة المقدسة باسم جمعية "إسرائيل للأبد" للمهاجرين الفرنسيين والناشطين الصهاينة، ويتوقع أن يشارك فيها وزير الهجرة والاستيعاب أوفير سوفير من حزب الصهيونية الدينية، ورئيس لجنة التعليم عضو الكنيست يوسي تايب من حركة شاس وأعضاء آخرون في الكنيست.

وأشارت إلى أن "من السيناريوهات التي يتم أخذها في الاعتبار كجزء من استعدادات الشرطة تنفيذ إطلاق صواريخ كما حدث قبل عامين في معركة سيف القدس 2021، لكن مصدرا مسؤولا في شرطة الاحتلال زعم أن احتمال حدوث هذا التهديد ضعيف، مع الأخذ بعين الاعتبار إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات الجنوبية خلال عملية 'درع وسهم' ضد قطاع غزة، ومع ذلك فقد أصدرت الشرطة بيانًا جاء فيه أن المسيرة التقليدية ستقام في يوم القدس هذا العام على مسارها المعتاد، بما في ذلك عند باب العامود." وأوضحت أن "شرطة الاحتلال ستعمل على تأمين الحشد، وتنظيم حركة المشاة، والمركبات في المنطقة، لاسيما قرب البلدة القديمة، وذكرت الشرطة أن الغرض من النشاط هو الحفاظ على نسيج طبيعي للحياة قدر الإمكان، والسماح للمشاركين في المسيرة بالوصول إلى وجهتهم التي يختارونها، ومنع حوادث الاحتكاك والعنف من أي نوع مع الفلسطينيين المقدسيين في الجانب الشرقي من القدس، الذين يفسرون المسيرة بأنها استفزازية، وتحمل تحدّيا لهم، فيما تستغلها التنظيمات الفلسطينية المسلحة لإثارة الأجواء."

وتؤكد الاستعدادات الإسرائيلية الجارية على قدم وساق لتمرير مسيرة الأعلام، أن الاحتلال ماضٍ في مخططاته التهويدية والتقسيمية للأقصى، رغم ما يحتمله من مخاطرة مكلفة، تصل حدّ الدخول في مواجهات عسكرية مع المقاومة، مع العلم أن تنظيم المستوطنين لمسيرتهم، واقتحامهم بالمئات باحات الأقصى، وأداءهم لبعض الطقوس التلمودية، بما فيها السجود الملحمي (الانبطاح)، وإصدار الدعوات والترانيم الدينية، ورفع الأعلام الإسرائيلية، يعطي إشارات لا تقبل كثيرا من الشكوك أن الاحتلال يسابق الزمن لفرض الأمر الواقع.

* * *

ضغط إسرائيلي خلف قرار أوروبي بوقف تمويل المناهج الفلسطينية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

للعام الرابع على التوالي، أدان البرلمان الأوروبي ما زعم أنه تحريض في كتب نظام التعليم الفلسطيني، لكنه للمرة الأولى أشار إلى احتواء هذه المناهج على معاداة السامية، كما دعا قرار الإدانة إلى تجميد ميزانية السلطة

الفلسطينية، وربط التحريض بزيادة العمليات الهجومية التي ينفذها الطلاب الفلسطينيون، ورغم الجهود التي بذلها اللوبي الفلسطيني في البرلمان الأوروبي، فقد تمت الموافقة على النصّ المقدم بأغلبية كبيرة من النواب.

إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، ذكر أن "البرلمان الأوروبي أصدر قرارًا يدين السلطة الفلسطينية بزعم استمرارها في التحريض على العنف والكراهية في كتبها المدرسية، وهو قرار يتخذ للعام الرابع على التوالي، لكن هذه المرة جاءت صياغة القرار حاسمة بشكل غير مسبوق، لأنها للمرة الأولى التي يربط فيها القرار صراحة بالتحريض في الكتب المدرسية بالزيادة الأخيرة في الهجمات الفلسطينية المسلحة من قبل طلاب المدارس، مع أن مسؤولي تطوير المحتوى في وزارة التعليم الفلسطينية يتقاضون رواتبهم من الاتحاد الأوروبي."وأضاف في تقريره إلى أن "القرار الأوروبي زعم لأول مرة بوجود معاداة للسامية في الكتب الفلسطينية، ويطالب بإزالتها، وهو ما لم تذكره القرارات السابقة التي تم تبنيها، واكتفت بالدعوة مباشرة إلى إزالة المحتوى الإشكالي، وتلبية قيم الأمم المتحدة فيها، وتكرر صياغة القرار الأوروبي بوقف التمويل عن السلطة في كانون الأول/ ديسمبر إذا لم يتم تغيير كتبها المدرسية وفقًا للمعايير الدولية للسلام والتسامح وإزالة الكراهية، وقد صدر القرار بأغلبية 451 مؤيدًا، مقابل 151 معارضًا، وامتناع خمسة عن التصويت، وتم قبوله بعد دعم أحزاب يسار الوسط."

وأشار إلى أن "البرلمان الأوروبي سبق له التصويت خمس مرات ضد مقترحات حذف أو تنقيح المناهج الدراسية الفلسطينية، رغم حملة ضغط واسعة من قبل الوفد الفلسطيني لدى الاتحاد الأوروبي والمنظمات الموالية للفلسطينيين، ما دفع وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين إلى الترحيب بما وصفه القرار الأوروبي التاريخي، كاشفا أنه خلال زيارته لبروكسل، التقى برئيسة مجلس النواب روبرتا ميتسولا، وشكرها على خطها المتصلب ضد الفلسطينيين، فيما التقى الوزير أميحاي شيكلي بسفير الاتحاد الأوروبي وشكره على القرار."

وأوضح أن "القرار الأوروبي استند إلى دراسات وتوصيات قدمها معهد البحوث الدولي"IMPACT-SE" ، الذي يبحث ويحلل محتويات الكتب المدرسية الفلسطينية، وكشف مديره ماركوس شيف أن القرار الأوروبي شكل مصدر إحراج كبير للفلسطينيين، لأن القرار سيؤخذ في الحسبان من قبل المفوض الأوروبي أوليفر فيرهالي المسؤول عن تقديم الأموال للفلسطينيين، وسبق له أن صرّح الأسبوع الماضي بأنه لم يعد من الممكن استخدام أموال الاتحاد للتحريض ضد إسرائيل."

في الوقت ذاته، فإن القرار الأوروبي الجديد يأتي استجابة لضغوط الاحتلال ومجموعاته الضاغطة في دول الاتحاد الأوروبي، ما يدعو للقلق إزاء جهود بعض الأطراف في البرلمان الأوروبي لتقديم مزاعم واعتداءات

كاذبة ضد الأطفال والمؤسسات الفلسطينية ووكالة الغوث الأونروا، فضلا عن التوجهات الأوروبية لتسييس المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، ما يشكّل سابقة خطيرة، وبعكس انحيازًا لمواقف الاحتلال.

* * *

استنفار إسرائيلي لمنع إحياء الأمم المتحدة لذكرى النكبة الفلسطينية

تستنفر الدبلوماسية الإسرائيلية جهودها وضغوطها السياسية لمنع منظمة الأمم المتحدة من إحياء اليوم العالمي لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة الفلسطينية الاثنين، حيث يعمل سفير الاحتلال غلعاد أردان مع أركان وزارة الخارجية على منع وصول سفراء الدول لدى الأمم المتحدة ودبلوماسيين آخرين لحضور الحدث، زاعما أن أي دولة تحضر لقاء النكبة، تتحمل مسؤولية تدمير فرصة التسوية السلمية.

موريا والبيرغ مراسلة القناة العاشرة، زعمت أن "وزارة الخارجية الاسرائيلية تعمل على منع وصول السفراء والمسؤولين إلى حفل إحياء الذكرى الخامسة والسبعين ليوم النكبة اليوم الاثنين في مقر الأمم المتحدة، وسيقام لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية، حيث سيلقي رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن كلمة في هذا الحدث التاريخي، فيما وصف أردان الحدث بأنه (حقير)، زاعما أن أي دولة تحضر حفل النكبة، تتحمل مسؤولية تدمير فرصة المصالحة السياسية بين الجانبين؛ لأنه حفل للكراهية والتحريض." وأضافت في تقريرها أن "أردان أبلغ سفراء كبارا من دول مختلفة لمقاطعة الحدث، ووجه رسالة شخصية إليهم بهذا الطلب، متهما أبو مازن بإنكار الهولوكوست، وسيعتبر إقامة الدولة اليهودية بأنها كارثة، زاعما أن هذا الحفل يشوّه الحقائق المعروفة، ومفادها أن الفلسطينيين رفضوا قرار التقسيم للأمم المتحدة، وبدأوا حرب 1948". وفق زعمها.

وشلومو شامير خبير الشؤون الدبلوماسية، زعم أن "حدث إحياء ذكرى النكبة في الأمم المتحدة يثبت أن المنظمة الأممية تسخر من نفسها؛ لأن الحدث بحدّ ذاته يتعارض مع القرار التاريخي بشأن إقامة دولة الاحتلال بموجب قرار التقسيم، مع العلم أن هذا الاحتفال يقام لأول مرة في الأمم المتحدة؛ كجزء من مجموعة قرارات يتم تمريرها سنويّا في الأمم المتحدة." وأضاف في مقال نشرته صحيفة معاريف، أن "انعقاد مؤتمر يوم النكبة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتضمن تعريفا بأن إقامة دولة إسرائيل يعتبر كارثة، مع العلم أن رئيس مجلس النواب الأمريكي ماك آرثر أحبط مسبقا مبادرة لعقد حدث بمناسبة يوم النكبة في الكونغرس، طرحتها عضو الكونغرس من أصول فلسطينية رشيدة طليب."

وكشف أنه "لعدة أسابيع حتى الآن، قادت إسرائيل جهدا دبلوماسيّا؛ بهدف الضغط على الدول الأعضاء للتغيب عن حدث يوم النكبة، وزعم أردان أننا استطعنا بالفعل إقناع عدد من الدول المهمة بمقاطعة

الحدث، وما زلت أواصل العمل لإقناع المزيد من الدول بالمقاطعة، مبديا قلقه من مشاركة عدد من الدول الأعضاء في هذه الفعالية المهمة، خاصة من دول كتلة عدم الانحياز التي تدعم تلقائيا أي تحرك ضد إسرائيل، زاعما أن هذا الحدث لن يعطي الفلسطينيين مكاسب سياسية، ولن يعزز طموحهم الدبلوماسي، على حد زعمه."

يتزامن انعقاد هذا الحفل مع هجوم إعلامي ودبلوماسي إسرائيلي، وقد زاد الغضب الإسرائيلي بسبب الموافقة الكاسحة التي حصل عليها الاقتراح الفلسطيني بتأييد تسعين من دول العالم، مما أعطى انطباعا عن صدقية الرواية الفلسطينية في المجتمع الدولي، وكشف عن تراجع مكانة دولة الاحتلال في المنظمة الدولية، وهي التي أسستها، وأعلنت قيامها قبل أكثر من سبعة عقود، لكنها حظيت في الآونة الأخيرة بجملة من القرارات ومشاريع القوانين، التي حقق فيها الفلسطينيون إنجازات سياسية كبيرة، ومني الاحتلال بانتكاسات مهينة.

* * *

الاحتلال غاضب من رفض دبلوماسي ألمانيا أخذ صور خلف القدس المحتلة

في الوقت الذي تواجه فيه دولة الاحتلال توترا في علاقاتها الخارجية، لاسيما مع القارة الأوروبية، فقد أظهرت ألمانيا رفضا لبعض السياسات الإسرائيلية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما ما يتعلق منها بالقدس، إضافة إلى رفض الدبلوماسيين الألمان أخذ صور تذكارية وخلفهم أسوار البلدة القديمة، باعتبارها أرضا محتلة، مما أثار غضب وزارة خارجية الاحتلال.

أريئيل كهانا المراسل السياسي لصحيفة إسرائيل اليوم، أكد أن "تكرار هذا السلوك من الدبلوماسيين الألمان يشير إلى إمكانية أن يكون ناجما عن طلب رسمي من حكومتهم إلى ممثليها الرسميين، الذين أتوا إلى إسرائيل بالامتناع عن التقاط صور تظهر المناطق الواقعة وراء الخط الأخضر؛ لأنها أراض محتلة، وقد شهدت الآونة الأخيرة وقوع عدة حوادث محرجة تبين من خلالها أن هناك إجراء، أو على الأقل توصية ألمانية، بعدم إدراج الأماكن المعنية في الصور الرسمية."وأضاف في تقريره أن "هناك حدثين على الأقل جرتي في فندق الملك داوود بالقدس المحتلة، حيث لم يرغب المندوبون الألمان الذين أتوا إلى المكان بأخذ صورة تظهر هذه الخلفية من البلدة القديمة. وأوضح الدبلوماسيون الألمان لمضيفيهم الإسرائيليين، أن الفندق التاريخي في قلب القدس، مجاور لما كان يمثل خط الفصل في المدينة بين عامي 1949-1967، كما تظهر جدران القدس المحتلة بوضوح من المكان، وعادة ما تكون الشخصيات الدولية مهتمة بالتقاط الصور مع الجدران في الخلفية."

وأشار إلى أنه "في كلتا الحالتين، قال الدبلوماسيون الألمان؛ إن ذلك مخالف للتعليمات، وفضلوا تصويرهم بحيث يكون الفندق خلفهم، وليس جدران القدس المحتلة، حيث تعترف ألمانيا بإسرائيل فقط وفقًا للحدود

التي انتهت فيها حرب 1948، في حين أن المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967 هي في نظرها "أراض فلسطينية محتلة"، مع العلم أن الأمر يتعلق بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، بما في ذلك حائط البراق وشرقي القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، وهي منطقة سورية محتلة." وأكد أنه "لسنوات عديدة، تحظر التوجيهات الدبلوماسية الألمانية أي نوع من التعاون مع ما تصفه برلين بأنه "احتلال مخالف للقانون الدولي"، ومن بين أمور أخرى يُطلب من الممثلين الألمان عدم زيارة هذه الأماكن، كما يتأكد الألمان أن الميزانيات المقدمة من حكومتهم لا تصل بأي شكل من الأشكال إلى الكيانات الإسرائيلية التي لها امتدادات جغرافية إلى أماكن خارج حدود عام 1948، وهو ما ظهر من خلال مراجعة مع دبلوماسيين إسرائيليين تعاملوا مع زيارات وفود ألمانية في الماضي."

السفارة الألمانية في تل أبيب، أكدت أنه "لا توجد قيود على المكان الذي يمكن لأعضاء الوفد الدبلوماسي الألماني الذهاب إليه، أو ما يجب تصويره، وتنصح السفارة الألمانية الوفود الرسمية فقط فيما يتعلق بموقف الحكومة الفيدرالية، فيما يتعلق بوضع شرقي القدس والأراضي المحتلة، وهو موقف يستند للقانون الدولي." تكشف هذه الأزمة الدبلوماسية الخفية عن قلق حقيقي لدى دولة الاحتلال من عدم اعتراف دول العالم، بما فيها القريبة منها بالأمر الواقع الذي تسعى لفرضه في القدس المحتلة، والتزامها بما يقره القانون الدولي بأنها مناطق محتلة، ولا يجوز الاعتراف بكل ما تقوم به سلطات الاحتلال من إجراءات غير قانونية، الأمر الذي من شأنه إعاقة جهودها في إقناع دول العالم بنقل سفارتهم من تل أبيب إلى القدس المحتلة، مما يشكل مصدر خيبة أمل لدى الاحتلال.

* * *

خلافات إسرائيلية حول انخراط حماس في المواجهة الأخيرة

نشب احتكاك بين المستويين السياسي والأمني في دولة الاحتلال، عقب إعلان "مسؤول سياسي كبير" أن "الجولة العسكرية

الجارية في غزة قد تظهر عدم قدرة حركة حماس في الميدان، وإذا لم تجبر العملية الجارية على إنهاء إطلاق النار، فسيكون هذا دليلاً على تغير ميزان القوى في غزة"، وفي وقت لاحق تحدثت أوساط عسكرية وأمنية في جيش الاحتلال وجهاز الأمن العام- الشاباك، أن هذا الإعلان لا يعكس مواقفهما، بل إنهم يعتبرونه خطأ فادحا.

يوسي يهوشاع الخبير العسكري بصحيفة" يديعوت أحرونوت"، أكد أننا "أمام أول احتكاك بين المستويين

السياسي والأمني منذ بداية العدوان على غزة، لأن ما أعلنه مسؤول سياسي كبير، لم يتم تنسيقه مع الجيش والشاباك، وهذا الإعلان لا يعكس الموقف المهني منهما، وفي الواقع ليس الموقف الفعلي للحكومة، التي اختارت استبعاد حماس من المعادلة لمواجهة الجهاد الإسلامي وحدها، بزعم التفرقة بين التنظيمين."وأضاف في تقريرها أن "هناك من انتقد الإعلان في المستويين العسكري والأمني، وادعوا أن الإعلان يظهر ضعف الردع الإسرائيلي، ويضرّ به، ما يجعل من ربط حماس بالمواجهة الجاري تناقضا مع الخط الذي تتصرف به إسرائيل حتى الآن، ما حمل دلالة ضمنية بأن جيش الاحتلال يخشى المواجهة مع حماس، في ضوء أنه ليس لديها أي هدف عملياتي أو استراتيجي في الوقت الحالي."

وزعم أن "الجيش يركّز على إيران والمعركة بين الحروب، ما سيجعل أي حملة عسكرية ضد حماس تحتاج لموارد كثيرة من المؤسسة العسكرية والأمنية على حساب مهام أخرى أكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي."

يكشف هذا الخلاف داخل المنظومة الأمنيّة الإسرائيليّة فيما يتعلّق بالعدوان على غزّة أننا أمام حالة من الإرباك المستويين الأمنيّ والسياسيّ في تل أبيب بسبب وصول صواريخ المقاومة لأهداف تبعد عن غزّة أكثر من 100 كيلومتر، مثل تل أبيب، مما وضع علامات استفهام كبيرة حول حقيقة الجهد الأمني والاستخباري الذي سبق الذهاب نحو حرب غزة.كما يؤكد أننا أمام تباينات طفت على السطح، وعدم قدرة الاحتلال على كتم هذه الخلافات الآخذة في التزايد رغم الضربات الشديدة التي تعرّض لها القطاع، ومواصلة المقاومة دكّ العمق الإسرائيليّ بالصواريخ والقذائف، وفي الوقت ذاته فجرت خلافات بدأت بالظهور في حكومة بنيامين نتنياهو، وهذا السجال لم يقتصر على أقطاب المستوى السياسي فحسب، بل امتد لتبادل الاتهامات بين الجيش وحكومته، حول أسباب الفشل في وقف إطلاق الصواريخ من غزة.

ورغم أن الحديث على الصعيد الرسمي الإسرائيلي أن حماس لم تشارك بإطلاق النار، فإنه يتعارض مع جميع التقديرات التي تؤكد أن الحركة منخرطة في المواجهة بصورة كلية من خلال غرفة العمليات المشتركة، وهو ما أكدته الفصائل الفلسطينية.

* * *

تقرير: كازينوهات بإيلات وخط قطارلجذب مقامرين من دول الخليج

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

تدرس الحكومة الإسرائيلية مقترحا لإقامة كازينوهات في مدينة إيلات، بتمويل رجال أعمال في مجال المقامرات بعد تحويلها إلى قانونية، لاجتذاب مقامرين أثرياء من دول الخليج. كما يشمل المقترح مدّ سكة حديد من بئر السبع إلى إيلات، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الإثنين.

ونقلت الصحيفة عن مصدر في وزارة المواصلات الإسرائيلية قوله إنه تم تقديم المقترح لمدّ سكة الحديد إلى وزيرة المواصلات، ميري ريغف، مقابل جعل المقامرات قانونية في إسرائيل وبناء كازينوهات في إيلات. وأضاف المصدر "واضح للجميع أن فتح كازينوهات قمار في إيلات سيجلب إلى إسرائيل الكثير من السياحة الخارجية الثرية والمتنوعة، وخاصة من الإمارات الثرية التي اعتاد أثرياء الدول على السفر إلى أوروبا من أجل المراهنة، والآن ستكون لديهم إمكانية أقرب."

وأكد مسؤولون في وزارة المواصلات أن عددا من الأثرياء في مجال المقامرات من الولايات المتحدة وأوروبا اقترحوا على ريغف، في الأسابيع الأخيرة، أن يمولوا شق جزء من خط سكة الحديد بين بئر السبع وإيلات وتوسيع مطار رامون، قرب إيلات، بحيث تتمكن طائرات خاصة من الهبوط فيه. وأفادت مصادر في وزارة المواصلات بأنه "وصلت فعلا توجهات كثيرة إلى الوزيرة من أجل إقامة كازينو في إيلات، ما سيؤدي إلى تطوير خط القطار المذكور بين بئر السبع وإيلات."

وذكرت الصحيفة أن منظمات خضراء عبرت عن موافقته على مد سكة الحديد هذه، التي ستشمل أربعة أنفاق وأربعة مسارات فوقها لتنقل الحيوانات البرية، بتكلفة تقدر بـ25 مليون شيكل لكل واحد منها.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد تعهد بعد تشكيل الحكومة بمد سكة حديدة من كريات شمونيه، في أقصى شمال إسرائيل، إلى إيلات في أقصى جنوبها، وبحيث يكون المقطع الأساسي فيها بين بئر السبع وإيلات، والذي تقدر تكلفته بمئات ملايين الشواكل. إلا أن ميزانية الدولة للعامين الحالي والمقبل، التي صادقت عليها الحكومة لم تشمل تمويلا لمشروع كهذا. وسيتم تنفيذ هذا المشروع، بحسب خطة ريغف، بتمويل من اتفاقيات دولية لخط ما يسمى بـ"قطار السلام" بين إسرائيل والإمارات، أو أن تنفذ شركة هذا المشروع وتشغله لعشرات السنوات ثم تعيده إلى الدولة، مثلما جرى شق شارع رقم 6، المعروف أيضا باسم "عابر إسرائيل."